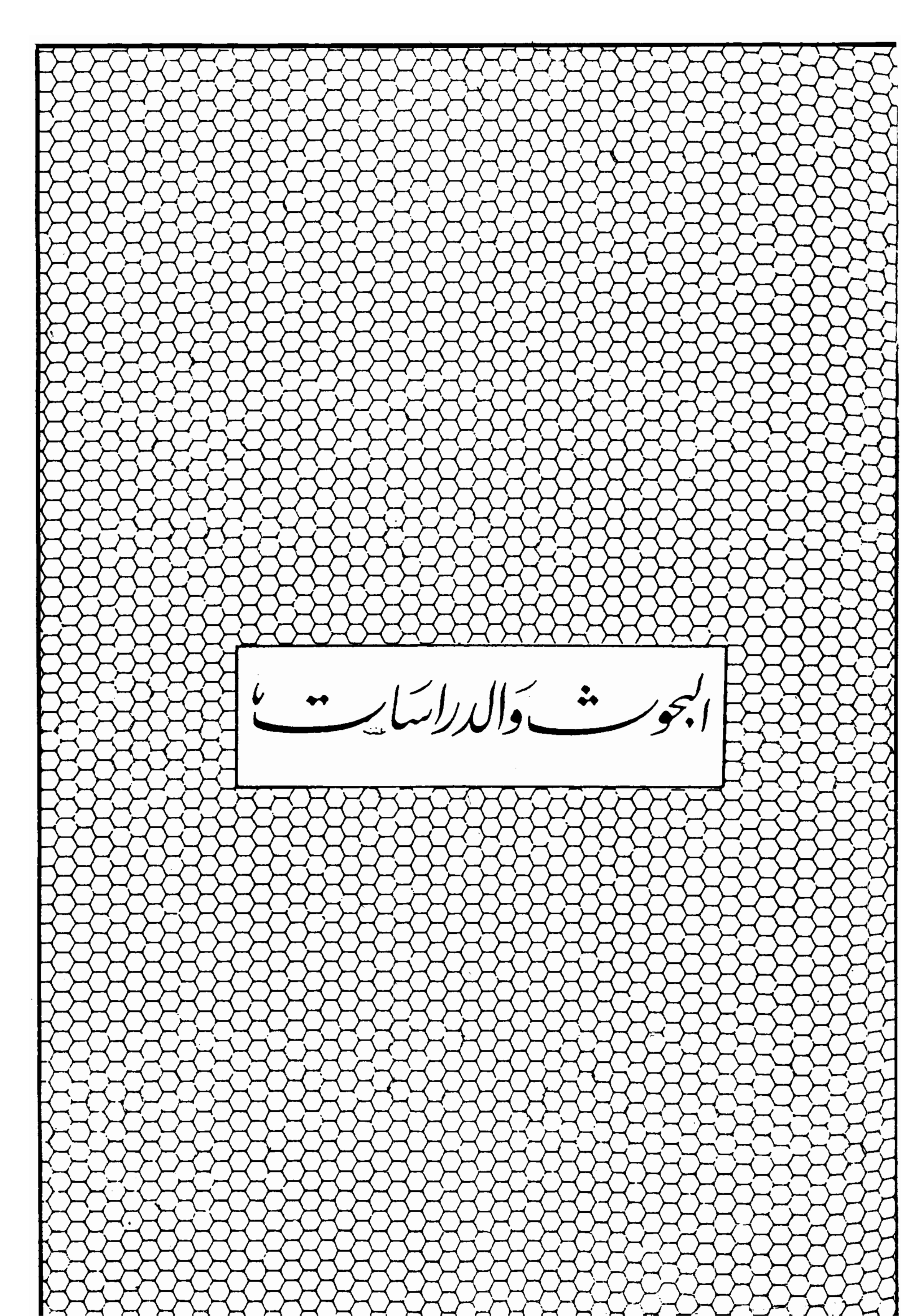

البحوث والدراسات

التلقين في رواية الأحاديث
(تعريفه - نشأته - أسبابه - حكمه)

جمع ودراسة
د. إيمان علي العبد الغني (*)

(*) مدرس بقسم التفسير والحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

الملخص:

التلقين وسيلة من الوسائل التي استخدمت في عصر الرواية للكشف عن ضبط الراوي، وذلك بأن يدخل في حديثه ما ليس منه، إما شفوياً بأن يقال له: حدثك فلان كذا. فيقول: نعم. وهذه إحدى صوره، أو أن تدخل الأحاديث في كتابه ولا يميزها ويتحدث بها.

وتزامن ظهور التلقين في الرواية مع ظهور الوضع في الحديث بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه وظهور الفرق السياسية والمذاهب الفقية. ووضحت النصوص التي وردت في التلقين أن البيئة التي انتشر فيها هي العراق، كما كانت البيئة التي انتشر فيها الوضع، حيث استخدم التلقين لإدخال الأحاديث المكذوبة على الرواة ونشر الآراء الفقهية للمذاهب، وهذه بعض أسباب انتشار التلقين في تلك الفترة.

وأما عن أسباب قبول الرواة: فمن أهمها: الاختلاط الذي يحدث للراوي وغالباً يكون لكبر سنه، أو إصابته بالعمى، أو احتراق كتبه، فيستغل الوضاعون حاله ويلقنونه الأحاديث، فاحتاج المحدثون لاستخدام نفس الوسيلة للتأكد من ضبط الراوي وعدم اختلاطه. وذلك كله في إطار حفظ السنة النبوية من التلاعب بها.

فاستخدم المحدثون التلقين لاختبار الرواة، سواء أكانوا ثقات أم ضعفاء. فإن تفطن الرواة للتلقين فهذا دليل ضبطهم وقوة حفظهم، وإن لم يتفطنوا فهم على درجات: إما أن يكون هذا منهم نادراً وفي أحاديث قليلة معروفة عند العلماء فهؤلاء يترك ما لقنوا، ويؤخذ ما صح حديثهم، وإما أن يكثر ويتكرر ذلك منهم بحيث لا يتميز ما لقنوا فيه مما لم يلقنوا فهؤلاء تسقط الثقة بحديثهم.

وهذا الأسلوب أو المنهجية في اختبار الرواة أجازه العلماء بشرط بيان صحيح الروايات من سقيمها مما حاولا تلقينها للراوي قبل انفضاض المجلس وأما إدخال الأحاديث المكذوبة على الضعفاء والمختلطين فهذا غير جائز.

المقدمــة

إن موضوع التلقين في الرواية قلَّ من تعرض له بالشرح والتفصيل وإنما غالباً ما يذكر عرضاً في كتب الجرح والتعديل في وصف الرواة، فيقال: فلان كان يلقَّن فيتلقَّن، أو اختلط في آخر عمره فلقنوه. أو غيرها من الإشارات وأما في كتب علم أصول الحديث فإنه يشار إليه عند الكلام على شروط الرواية وأنواع الضبط.

ومن خلال استقراء النصوص يتبين الارتباط القوي بين ضبط الراوي وبين التلقين، وأنه ليس إلا وسيلة من الوسائل التي استخدمت لاختبار ضبط الراوي، فإذا ما عرف وهم هذا الراوي أو اختلاطه بقبوله للتلقين فإنه قد يستخدم بعد ذلك وسيلة للتشفي به وإظهار زلاته والتندر به.

ولقد حاولت جمع النصوص الواردة في التلقين من مختلف مراجع علوم الحديث لإعطاء صورة أوضح لمعنى هذا المصطلح ومدى ارتباطه بعلم الراوية وبخاصة بضبط الراوي وحفظه.

ومعظم مباحث هذه الدراسة تمّ استنباطها من النصوص التي وردت في التلقين من أقوال العلماء، سواء في بيانهم لشروط الرواية أم من خلال استقراء نصوصهم في بيان أحوال الرواة. وهذه الدراسة تهدف إلى:

١ - توضيح مفهوم التلقين في الرواية عند المحدثين.

٢ - التعرف على تطور استخدام هذا المفهوم والبيئة التي انتشر فيها.

٣ - تحديد نظرة العلماء والمحدثين لاستخدام التلقين في الرواية.

٤ - استقراء الأسباب التي أدت لانتشاره، وحكم رواية المتلقِّن عند المحدثين.

ولقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول: التلقين: تعريفه . صورته - أنواعه.

ويشمل ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف التلقين.

- المطلب الثاني: صورته.
- المطلب الثالث: أنواعه.

المبحث الثاني: نشأة التلقين.

- المطلب الأول: بداية ظهور التلقين.
- المطلب الثاني: البيئة التي انتشر فيها التلقين.

المبحث الثالث: أسباب التلقين وقبول الراوي له.

- المطلب الأول: أساب التلقين.
- المطلب الثاني: أسباب قبول الراوي التلقين.

المبحث الرابع: حكم التلقين.

- ويشمل ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: شرعية التلقين.
- المطلب الثاني: درجات المتلقنين.
- المطلب الثالث: حكم رواية من يقبل التلقين.
- الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

هذا ومما لا يفوت ذكره وأنا في خاتمة هذه المقدمة أنني اطلعت على بحث في هذا الموضوع للدكتور محمد بن عبد الكريم بن عبيد الأستاذ في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ولم أر الكتاب إلا بعد الشروع في جمع المعلومات، ويعدُّ بحثه فاتحة في التأصيل بإفراد هذا الموضوع في بحث مستقل، ولقد استفدت منه في بحثي هذا، وما ذلك إلا لرد الفضل لأهله فجزاه الله خيراً.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد فيما فيه قد اجتهدت، وأن يحصل به النفع لكل من اطلع عليه.

المبحث الأول
التلقين: تعريفه - صورته - أنواعه

المطلب الأول
تعريف التلقين

التلقين لغة:

اللَّقن مصدر لقن الشيء يلقنه لقناً.

واللقن واللقنة واللقانة واللقانية سرعة الفهم: ولقن كفرح فهو لقن سريع الفهم حسن التلقين لما يسمعه، والتلقين كالتفهيم، وقد لقنه كلاماً تلقيناً أي فهمه منه ما لم يفهم. وغلام لقن أي سريع الفهم[١] وفي حديث الهجرة: "ويبيت عندها عبد الله بن أبي بكر وهو شاب ثقف لقن[٢] أي فهم حسن التلقين لما يسمعه"[٣].

قال الصنعاني: "التلقين في اللغة: التفهيم، وفي العرف: إلقاء كلام إلى الغير"[٤].

التلقين اصطلاحاً:

أن يدخل في حديث الراوي ما ليس منه، ويعرض عليه، أو يقال له: حدثك فلان كذا ولا يكون حدثه به[٥]. وهو نوع من الاختلاط ينشأ من الاختلال في الضبط[٦] فهو عيب يسقط الثقة لمن يتصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث تجربة لحفظه وصدقه، وربما لقنوه الخطأ[٧].

---

(١) تاج العروس: ٩/٣٣٥.

(٢) جزء من حديث طويل. أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب مناقب الأنصار. باب هجرة النبي ﷺ. حديث (٣٩٠٥). من رواية عائشة رضي الله عنها.

(٣) لسان العرب: ١٣/٣٩٠.

(٤) توضيح الأفكار – الصنعاني: ٢/٢٥٧.

(٥) إرشاد طلاب الحقائق – النووي، تعليق نور الدين عتر: ص١١٧.

(٦) معجم مصطلحات الحديث – محمد ضياء الرحمن الأعظمي: ص١٠٥.

(٧) بيان الوهم والإيهام – ابن القطان الفاسي: ٤/٥٨.

التلقين في السنة النبوية:

إن المتتبع لنصوص السنة النبوية يجد أنه قد ورد استعمال مصطلح التلقين بالمعنى اللغوي وهو التفهيم أو إلقاء الكلام إلى الغير.

مثل ما ورد من النصوص في التلقين في الحد، وتلقين الميت وغيرها(١).

ومما ورد من هذه النصوص:

١ - التلقين في الحد.

حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: " لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺقال له: لعلك قبلت، أو غمزت، أو نظرت؟ قال: لا يا رسول الله. قال: أنكتها - لا يكنى - قال: نعم. عند ذلك أمر برجمه "(٢).

قال الإمام بدر الدين العيني: "وفيه جواز تلقين المقر في الحدود، إذ لفظ الزنى يقع على نظر العين وحده "(٣).

٢ - التلقين في الأذان.

ما روي عن عبد الله بن محيريز: "أن أبا محذورة حدثه أن رسول الله ﷺ لقنه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشر كلمة.. "(٤)

---

(١) التلقين وأثره في الرواية. د. محمد بن عبد الكريم: ص١٠، وللحافظ شمس الدين السخاوي مؤلف مستقل في هذا الباب بعنوان: "الإيضاح والتبيين بمسالة التلقين"، وقد ذكر محققه في المقدمة (ص١٥٠) أن العلامة برهان الدين الناجي ألف رسالة بعنوان "المعين على فعل سنة التلقين".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحدود - باب هل يقول الإمام للمقر لعلك لمست أو غمزت- حديث ٦٨٢٤. بلفظه.

(٣) عمدة القاري. العيني: ١٦/٩٨.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ٦/٤٠١. بلفظه. وأبو داود - كتاب الصلاة - باب كيف الأذان - حديث رقم ٥٠٢ بلفظ علَّمه بدل من لقَّنه.

٣ – **تلقين الموتى:**

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "لقنوا موتاكم لا إله إلا الله"[(١)].

وأما التلقين بمعنى إيقاع المتلقِّن في الكذب، فيروى فيه حديث عن ابن عمر عن النبي ﷺأنه قال: "لا تلقنوا الناس فيكذبوا، فإن بني يعقوب لم يعلموا أن الذئب يأكل الناس فلما لقَّنهم أبوهم كذبوا، فقالوا: أكله الذئب"[(٢)].

وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره[(٣)] قال: حدثنا أبي ثنا أبو ذر محمد بن ثابت عن مهران، ثنا عبد الوهاب بن عطاء عن عمران بن حدير، عن أبي مجلز قال: لا ينبغي لأحد أن يلقن ابنه الشر، فإن بني يعقوب لم يدروا أن الذئب يأكل الناس حتى قال لهم أبوهم: إني أخاف أن يأكله الذئب[(٤)].

المطلب الثاني
صورة التلقين

وهو أن يقول القائل: حدثك فلان بكذا، ويسمي له ما شاء من غير أن يسمعه منه فيقول: نعم[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه – كتاب الجنائز – باب تلقين الموتى – حديث رقم ٢١٢٣.

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور: ٨/٢٠٤، وعزاه إلى أبي الشيخ وابن مردويه والسلفي في الطيوريات. وأما في كتاب السلفي، فلقد أورده محقق الطيوريات قسم نصوص كتاب الطيوريات للسلفي في الكتب المطبوعة، وليست موجودة ٤/١٣٩١.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره حديث رقم (١٢٢٠٩).

(٤) إسناد ضعيف، فيه عبد الوهاب بن عطاء. قال البخاري: كان يدلس عن ثور الحمصي وأقوام أحاديث مناكير.
وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، التمهيد: ٦/٥٣، وقد عنعن في هذا الإسناد، فلا تقبل روايته. تعريف أهل التقديس. ابن حجر: ص١٤٣.
قال العلائي فيه عن الخطيب: إنه كان يدلس. التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلسين. برهان الدين سبط ابن العجمي: ص١٤٦.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام. ابن حزم: ١/١٣٢.

أو أن يعرض له الحديث الذي ليس من مروياته ويقال له: إنه من روايتك فيقبله ولا يميزه[١] أو أن يقال له: هذا من حديثك فيحدث به من غير أن يحفظ. وضرب أبو حاتم مثلاً له بابن لهيعة عندما جاءه يحيى بن حسَّان فذكر له أن قوماً جاؤوه بجزء وقالوا: سمعناه من ابن لهيعة، وقال يحيى لابن لهيعة: ليس ههنا في هذا الكتاب حديث من حديثك، ولا سمعتها أنت قط. قال: ما أصنع بهم؟! يجيئون بكتاب فيقولون: هذا من حديثك، فأحدثهم به[٢].

المطلب الثالث
أنواع التلقين

إن للتلقين أكثر من طريقة ذكرها العلماء في مؤلفاتهم:

١ - التلقين الشفهي، وهو ما يقع في حفظ الراوي.

ومثاله: ما رواه يحيى بن سعيد قال: كنا عند شيخ من أهل مكة - أنا وحفص بن غياث - وإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث - أي يلقنه اختباراً له - ويقول: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا، فيقول: حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا ...[٣].

فهذا من أوضح الأمثلة في بيان كيفية التلقين وقبوله. فالمتلقِّن يكرر ما يذكره له الملقِّن دون فهم أو إدراك لما يكرره.

وكذلك أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي داوود في عطاء بن عجلان، أنه ليس بشيء. قال أبو داوود: قال أبو معاوية: "وضعوا له حديثاً من حديثي وقالوا له، قل: حدثنا محمد بن خازم، فقال حدثنا محمد بن خازم. فقلت: يا عدو الله، أنا محمد بن خازم، ما حدثتك بشيء"[٤].

---

(١) منهج النقد في علوم الحديث - نور الدين عتر: ص٨٧.
(٢) كتاب المجروحين من المحدثين - ابن حبان: ١/٦٨-٦٩.
(٣) نفس المرجع السابق.
(٤) الكفاية - الخطيب: ١/٤٤٤.

٢ - تلقين الكتاب: وهو ما يقع في كتاب الراوي أو صحيفته[١].

ومثاله: ما أخرجه الخطيب بسنده إلى أبي حاتم قال: " دخلت الكوفة فحضرني أصحاب الحديث وقد تعلقوا بورَّاق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدت علينا شيخنا وابن شيخنا، قال: فبعثت إلى سفيان بن وكيع بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورَّاقه يرجع عنها، فلم يرجع عنها، فتركته"[٢]. ولذا فإن حفظ الراوي لكتابه من الزيادة فيه شرط في صحة ضبطه؛ لأنه المعوَّل عليه لا سيما إن لم يكن يحفظ ما فيه أو كان كثير الغلط.

قال الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه"[٣].

ومنهم من كان يلقَّن فيغير أصل كتابه، مثل محمد بن حميد الرازي قال أبو حاتم الرازي: "سألني يحيى بن معين عن ابن حميد من قبل أن يظهر منه ما ظهر، فقال: أي شيء تنقمون عليه؟ فقلت: يكون في كتابه شيء فنقول: ليس هذا هكذا إنما هو كذا وكذا، فيأخذ القلم فيغيره على ما نقول، فقال: بئس هذه الخصلة"[٤].

وهذا المفهوم لمصطلح التلقين يوسِّع دائرة تعريفه بحيث يشمل نوعي الضبط، ضبط الصدر وضبط الكتاب، فإذا اختل ضبط الراوي لما حفظه في صدره من الأحاديث فإنه قد يؤدي به إلى قبول التلقين، وكذلك لو اختلَّ ضبطه لكتابه بحيث لم يحفظه عن العبث من أيدي العابثين، فإنهم قد يضيفون فيه من الأحاديث مما ليس من مروياته، لا سيما إذا لم يكن يحفظ ما في كتابه وكان اعتماده عليه في الرواية.

---

(١) التلقين وأثره في الرواية. د. محمد بن عبد الكريم: ص١٧. وهناك من فصل ما بين هذين النوعين، ولم يعتبر الإدخال على حديث الشيخ من التلقين، بل اعتبره نوعاً آخر من أنواع الكذب، وفرق بينهما. انظر الوضع في الحديث. د. عمر فلاته. ص١٥٦-١٥٩.

(٢) الكفاية - الخطيب: ١/٤٤٨.

(٣) الرسالة - الشافعي: ص٣٨٢.

(٤) الجرح والتعديل: ٧/٢٣٢.

ولذلك، منع العلماء رواية الراوي من كتابه دون أن يحفظ ما فيه خشية أن يزاد فيه وهو لا يعلم. أما إن كان حافظاً ما في كتابه من مرويات وضابطاً لها، فإنه يستطيع أن يُميِّزَ ما يمكن أن يضاف فيه مما ليس منه، وإن كان في المسألة خلاف بين العلماء سيأتي ذكره لاحقاً.

قال القاضي عياض: "الذي ذهب إليه أهل التحقيق من مشايخ الحديث أنه لا يجب أن يحدِّث المحدث إلا بما حفظه في قلبه، أو قيده في كتابه، وصانه في خزانته، فيكون صونه فيه كصونه في قلبه؛ حتى لا يدخله ريب ولا شك في أنه كما سمعه"[1].

(١) الإلماع – القاضي عياض: ص١٣٥.

المبحث الثاني
نشأة التلقين

المطلب الأول
بداية ظهور التلقين

ذكرنا – سالفاً – أن التلقين نوع من أنواع الاختبار لضبط الراوي وحفظه، وهذا أسلوب استخدم قديماً مع بداية الرواية للحديث النبوي الشريف، وقد يرجع منشؤه إلى عصر الصحابة رضي الله عنهم وإن لم يكن بالمفهوم الذي تطور إليه في عصر التابعين وتابعي التابعين.

ففي عصر الصحابة رضي الله عنهم ظهر التشدد في رواية الحديث، وممن سنَّ هذه السنة للصحابة رضي الله عنهم: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب، حيث كانا متشددين في الرواية عن رسول الله ﷺ، ومواقفهما في ذلك مشهورة.

وهذا التشدد إنما كان من الصحابة حفظاً لحديث رسول الله أن يدخل فيه ما ليس منه، وذلك توجيهاً منهم لمن جاء بعدهم حيث إن الرواة إذا رأوا تشدد الصحابة وهم على ما هم عليه من العدالة والصحبة كان أجدر وأولى أن يكون للرواية أهيب[١].

قال ابن حجر في الصحابة: "اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول"[٢].

وقال ابن عبد البر: "قد كفينا البحث عن أحوالهم لإجماع أهل الحق من المسلمين – وهم أهل السنة والجماعة – على أنهم كانوا عدولاً"[٣].

---

(١) شرف أصحاب الحديث – الخطيب البغدادي: ص٨٧-٩١.
(٢) الإصابة. ابن حجر: ١/٩.
(٣) الاستيعاب. ابن عبد البر: ١/١٢٩.

ومثال هذا التشدد في عصر الصحابة:

ما أخرجه البخاري عن عروة قال: حجَّ علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون. فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ ، ثم إن عبد الله بن عمرو حجَّ بعد. فقالت: يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: والله، لقد حفظ عبد الله ابن عمرو[١].

قال عياض: "لم تتهم عائشة عبد الله، ولكن لعلها نسبت إليه أنه مما قرأه من الكتب القديمة؛ لأنه كان قد طالع كثيراً منها"[٢].

وتثبت عائشة من حفظ عبد الله بن عمرو يُعدُّ نوعاً من أنواع الاختبار. فقد كان من منهجها في التثبت في الخبر أنها تسأل عنه راويه بعد فترة من الزمن، فإن أتى به على ما هو عليه اطمأنت إليه[٣].

ومن هذا القبيل أيضاً: ما ورد في اختبار حفظ أبي هريرة، حيث دعاه أحد الأمراء وطلب منه التحديث، وكان قد خبأ له كاتباً يكتب عنه ما يرويه، فلما كان بعد سنة دعا الأمير أبا هريرة وطلب منه أن يعيد عليه الأحاديث ورجل ينظر في الصحيفة التي كتبت عنه سابقاً فما زاد ولا نقص[٤].

ثم إن مقتل عثمان رضي الله عنه كان فتنة عظيمة، فزاد تشديد الصحابة في الرواية والسؤال عن أحوال الرجال، وهذا يظهر في قول ابن عباس: كما أورد الإمام مسلم في مقدمة صحيحه "إنا كنا إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الاعتصام - باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس. حديث ٧٣٠٧.

(٢) فتح الباري. ابن حجر: ١٣/ ٢٨٥.

(٣) مناهج الاجتهاد في الإسلام. د. محمد سلام مدكور: ص٥٢٣.

(٤) فوائد وقواعد في الجرح والتعديل - إسلام بن محمود: ص١٢٧.

ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"[١].

وعن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم"[٢].

فسلك التابعون نهج الصحابة في التحري في أحوال الرواة قال ابن حبان: ثم أخذ مسلكهم – أي الصحابة – واستن بسنتهم واهتدى بهديهم – فيما استنوا من التيقظ في الروايات – جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين[٣]، مثل سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، ومحمد بن سيرين، وغيرهم.

ومما روي في اختبار حفظ الرواة في عصر التابعين وتابعي التابعين: أن أحد الخلفاء أراد اختبار حفظ ابن شهاب الزهري، فطلب منه أن يملي على ولده، فدعا بكاتب فأملى عليه أربعمائة حديث، ثم بعد مدة أخبر الأمير الزهري أن الكتاب قد ضاع، وطلب منه أن يمليها عليه مرة أخرى، ففعل. فلما قارنوا الكتاب الأول بالثاني وجدوه مطابقاً له دون زيادة أو نقصان[٤].

وعن وهب بن جرير قال: "كان شعبة يجيء إلى أبي وهو على حمار فيقول: كيف سمعت الأعمش يحدث بحديث كذا وكذا؟ فيقول أبي: كذا وكذا، فيقول شعبة هكذا والله سمعت الأعمش، ثم يضرب حماره ويذهب"[٥].

وفي موقف آخر له: أنه سأل عبد الله بن دينار عن حديثه الذي رواه عن

---

(١) مقدمة صحيح مسلم، باب النهي عن رواية الضعفاء – رقم ١٩.
(٢) مقدمة صحيح مسلم، باب بيان أن الإسناد من الدين – رقم ١٥.
(٣) كتاب المجروحين – ابن حبان: ١/٣٩.
(٤) فوائد وقواعد في الجرح والتعديل – إسلام بن محمود: ص١٢٨.
(٥) الكفاية – الخطيب: ٢/٣٨.

ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته، فقال شعبة لعبد الله بن دينار: أنت سمعته منه؟ قال: نعم، سأله ابنه عنه[1].

فهذه من الوسائل التي استخدمها هؤلاء العلماء للاستثبات واختبار حفظ الرواة وضبطهم، والتلقين وسيلة أخرى استخدمت لهذا الغرض.

ثم ازداد الاهتمام في بيان أحوال رواة الحديث في عصر التابعين ومن بعدهم بسبب نشاط الرحلة في طلب الحديث وما استلزمه من كثرة الرواة وتفرقهم في الأمصار، إضافة إلى ظهور الفرق العقدية والسياسية[2]، فتزامن انتشار التلقين مع الفترة التي بدأ فيها الوضع في الحديث في الثلث الأخير من منتصف القرن الأول[3]، إضافة إلى ظهور المدارس الفقهية وانتصار بعض الرواة إلى هذه المذاهب، مما أدى إلى تلقينهم للضعفاء من الرواة بعض الزيادات في مروياتهم، مما يؤيد مذهبهم الفقهي[4].

كما سيتضح من خلال البحث في العلاقة القوية بين التلقين والوضع في الحديث، حيث إن الوضع كان أحد الأسباب الرئيسة في التلقين، وخاصة تلقين الكتاب، حيث يدخل الكذابون الأحاديث الموضوعة في كتب الرواة، فيحدثون بها على أنها من حديثهم دون أن يتنبهوا لها. بل إنه بهذه الصورة يُعدُّ نوعاً من أنواع الوضع في الحديث[5]. وبذلك يتضح تزامن ظهور التلقين في الرواية مع الوضع في الحديث. ومما يؤكد ذلك: أن النصوص التي وردت في ذم التلقين وأنه يؤدي إلى كذب الراوي يرجع تأريخها إلى ذلك الوقت. ولقد رتبها الإمام

---

(١) الجرح التعديل. ابن أبي حاتم: ١/١٦٣-١٦٤.

(٢) الوهم في روايات مختلفي الأمصار. د. عبد الكريم الوريكان: ص٥٨.

(٣) الوضع في الحديث. د. عمر فلاته: ص٢١٤، لمحات من تاريخ السنة. عبد الفتاح أبو غدة: ص٧٩.

(٤) التلقين وأثره في الرواية. محمد بن عبد الكريم: ص٢٧.

(٥) ولقد ذكر د. عمر فلاته - في كتابه الوضع في الحديث - أن التلقين وإدخال الأحاديث على الشيوخ من أنواع الكذب والوضع في الحديث: ١/١٥٩. وذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: أن الدس في كتب الرواة سبب من أسباب الوضع. لمحات من تاريخ السنة: ص١٥٩.

ابن عدي في كتابه الكامل على حسب تسلسلها التاريخي، حيث بدأ بالمتقدم منها، قال: "حدثنا أحمد بن يزيد بن ميمون الصيدلاني المصري، حدثنا محمد بن علي بن محرز وأبو الأسود الديلي قالا: إذا سرَّك أن يكذب صاحبك فلقِّنه. وأبو الأسود ثبتت وفاته في ٦٩هـ"[١].

ثم ذكر من أقوال التابعين ما يؤكد مقولة أبي الأسود فقال: "حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث، حدثنا يعقوب بن سفيان، أخبرنا همام، عن قتادة قال: "إذا سرك أن يكذبك الرجل فلقِّنه". وقتادة ثبتت وفاته في (١١٧)، أو(١١٨) هـ.[٢] ثم اتبعه بقول ابن سيرين ت(١١٠)هـ وابن أبي مليكة ت (١١٨)هـ في نفس المعنى.

ومما يوضح أن المقصود بالتلقين في هذه الروايات هو التلقين في الرواية: ما ذكره ابن عدي بعدها من خبر حماد بن زيد ت(١٧٩) هـ حيث قال: " أخبرنا محمد بن جعفر بن حفص الإمام وأحمد بن علي بن المثنى ومحمود بن محمد الواسطي قالوا: أخبرنا وهب بن بقية، قال: سمعت حماد بن زيد يقول: لقنت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثني به، ثم رجع عنه، فقال: إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقِّنه[٣].

وهذه النصوص تدلّ على أن التلقين كان متداولاً ومستخدماً في ذلك الوقت. وممن ثبت قبوله للتلقين من الرواة من طبقة التابعين: سماك بن حرب ت(١٢٣)هـ، قال النسائي فيه: "كان ربما لقِّن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقَّن"[٤]. ومنهم: يزيد ابن أبي زياد ت (١٣٦)هـ، كان صدوقاً، إلا أنه كبر فساء حفظه، فكان يتلقَّن ما لقِّن[٥].

---

(١) أبو الأسود الديلي ويقال: الدؤلي البصري قاضيها، اسمه ظالم بن عمرو، ويقال: عمرو بن ظالم. تهذيب الكمال -المزي: ٣٣/٣٨.

(٢) تهذيب التهذيب. ابن حجر: ٨/٣٥٥.

(٣) الكامل في الضعفاء. ابن عدي: ١/١٠٥.

(٤) تهذيب التهذيب: ٤/٢٣٤.

(٥) كتاب المجروحين. ابن حبان: ١/٤٥٠.

ومنهم: عطاء السائب ت(١٣٧)هـ، قال العجلي: "عطاء بن السائب كان بآخره يتلقن إذا لقنوه في الحديث، لأنه كبر، صالح الكتاب"[(١)].

ومنهم أبان ابن أبي عياش ت(١٣٨)هـ، قال أحمد بن حنبل: قال عفان: "أول من أهلك أبان ابن أبي عياش: أبو عوانة، جمع حديث الحسن وجاء به إلى أبان، فقرأه عليه"[(٢)].

ومن أتباع التابعين: مجالد بن سعيد الهمداني ت(١٤٣)هـ، قال الفلاس: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لو شئت أن يجعلها لي مجالد كلها عن الشعبي عن مسروق عن عبدالله، فعل[(٣)].

ومنهم: قيس بن الربيع الأسدي ت(١٦٧)، أو(١٦٨)هـ، صدوق، لما كبر أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به[(٤)].

ومنهم: خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي ت(١٦٨)هـ، وضعوا له أحاديث في كتبه فكان يحدث بها[(٥)].

ومنهم: محمد بن جابر بن سيَّار ت(١٧٠)هـ، صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وعمي فصار يتلقن[(٦)].

ومنهم: عبد الرحمن بن أبي الزناد ت(١٧٤)هـ، قال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: رأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط على أحاديثه. قال: ولقنه البغداديون عن فقهائهم"[(٧)].

---

(١) تاريخ الثقات. العجلي: ص٣٣٢.
(٢) ميزان الاعتدال: ١/١٢. قال فيه الإمام أحمد: متروك. بحر الدم. يوسف بن عبد الهادي: ص٤٦.
(٣) نفس المرجع: ٣/٤٣٨.
(٤) التقريب: ص٥١١.
(٥) نفس المرجع: ٣/٧٦.
(٦) نفس المرجع: ص٥٢٧.
(٧) تهذيب التهذيب: ٦/١٧٢.

وممن جاء بعدهم:

- عبد الله بن صالح بن سالم الجهني كاتب الليث ت(٢٢٢)هـ، صدوق، كثير الغلط. ذكر ابن أبي حاتم أن الأحاديث التي أنكرت عليه أدخلها عليه خالد بن نجيح[(١)].
- أحمد بن الأزهر النيسابوري ت(٢٦١)هـ، قال الحاكم:" ما حدث من أصل كتابه فهو أصح، وكان قد كبر، فربما يلقن"، وكان ابن خزيمة إذا حدَّث عنه قال: ثنا أبو الأزهر من أصل كتابه.[(٢)]

من خلال هذه النصوص يتبين أن التلقين استمر في القرن الثاني والثالث الهجري، فاهتم المحدثون في عصر التابعين وتابعي التابعين في القرون الثلاثة الأولى بالتلقين ومعرفة الرواة الذين يتلقنون، بل إنهم كانوا يستخدمونه للكشف عن حال الراوي وضبطه.

وذلك لأن الغرض والغاية: معرفة مدى عدالة الرواة وضبطهم، وتفاوت درجاتهم في الحفظ والإتقان، ليتوصل بذلك إلى التصحيح والتحسين والتضعيف. لذلك وضع المحدثون في ذلك الزمان شروطاً صارمة في الراوي الذي تقبل روايته[(٣)].

وفي عصر أتباع التابعين، تناول العلماء أغلب مصطلحات الحديث في التعبير عن أحوال الرواية ومراتب الرواة، فتكلموا في الصحيح والضعيف والمرفوع والموقوف والمرسل والمنقطع والتدليس والتلقين وحكمه وغير ذلك[(٤)]. فما ظهر من مصطلحات حديثية في ذلك الوقت إنما كان تلبية لحاجة ذلك العصر، وتجدد الوسائل التي استخدمها العلماء كانت مواكبة لما استجد من أحداث في ذلك الوقت، حيث كانت أعداد الضعفاء من التابعين قليلة في القرن الأول، ثم ازدادت بعد ذلك في القرن الثاني والثالث[(٥)].

---

(١) الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم: ٥/٨٦.
(٢) تهذيب التهذيب: ١/١٢.
(٣) توضيح الأفكار – الصنعاني: ٢/٢٦٠.
(٤) المنهج المقترح – الشريف حاتم العوني: ص٤٧.
(٥) الجرح والتعديل – أبو لبابة: ص٥٧.

ثم إنَّ الاهتمام بضبط الرواة والكشف عن تفاوت هذا الضبط قد استمر إلى ما قبل عصر التدوين لكتب الحديث ومصنفاته المسندة إلى أصحابها بالنقل الصحيح، لأن هذه المصنفات قامت مقام الرواة والضبط. وأصبح الاهتمام موجهاً نحو سماع الراوي لهذه الكتب بخط صحيح، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه(١).

وعلى هذا، فيتلازم استخدام التلقين في الرواية مع الاهتمام بضبط الرواية الذي قد استمر إلى عصر التدوين لكتب الحديث.

المطلب الثاني
البيئة التي انتشر فيها التلقين

أما بالنسبة إلى البيئة التي انتشر فيها التلقين، فمن خلال تتبعي للنصوص الواردة في التلقين في ثنايا الكتب فإن أغلب هذه المصادر تشير إلى أن العراق هو البيئة التي انتشر فيها التلقين، وبخاصة إذا ارتحل إليه الراوي فيستغلون جهله وثقته بهم فيدسون في كتبه ويلقنونه ما لم يروه، فتقع الأوهام في رواياته، ومن النصوص التي وردت في بيان ذلك:

ما رواه ابن عدي في الكامل في حديث رواه عبد الوهاب بن الضحاك ت(٢٤٥)هـ، أنه سمع عبدان الأهوازي يقول فيه:" رأيت البغداديين يلقنون عبد الوهاب فمنعتهم"(٢).

وكذلك ما رواه الخطيب من حديث سفيان أن يزيد بن أبي زياد ت (١٣٦)هـ، حدثه بمكة بحديث البراء بن عازب قال: "رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه. قال سفيان: فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به، فيقول فيه ثم لا يعود، فظننت أنهم لقنوه"(٣).

---

(١) دراسات في منهج النقد عند المحدثين – محمد العمري: ص٣٢٩.
(٢) الكامل – ابن عدي:١/٣٢.
(٣) الكفاية – الخطيب: ١/٣٢٩.

ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب أبو الحارث المدني ت(١٥٩)، ذكر مسلم أن سماع الحجازيين منه أصح من سماع العراقيين، لأنه بالعراق كان يلقَّن فيتلقَّن[١].

وعبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان، أبو عبد الرحمن المدني، نقل الجوزجاني وغيره عن سعيد بن عبد العزيز قوله فيه " أتى العراق فأمكنهم من كتبه، فزادوا فيها، فقرأها عليهم، فقالوا كذاب "[٢].

وعبد الرحمن بن أبي الزناد ت(١٧٤) حديثه بالمدينة صحيح، وأما في بغداد فقد أفسده البغداديون، فلقنوه عن فقهائهم[٣].

وأنس بن عياض بن ضمرة أبو ضمرة المدني ت (٢٠٠هـ). نقل ابن حجر عن أبي داوود، وقد سئل عن أنس بن عياض قال: " سمعت أحمد بن صالح قال: ذكر أبو حمزة عند مالك فقال: لم أر عند المحدثين غيره، ولكنه أحمق، يدفع كتبه إلى هؤلاء العراقيين "[٤].

فالبغداديون مشهورون بتلقين كل من دخل بلدهم من الرواة[٥].

ولعل ذلك له ارتباط بانتشار الوضع في العراق وظهور الفرق والخلافات العقدية، حيث كانت العراق، وبخاصة الكوفة، ميداناً لوضع الحديث[٦]، فيستغل ضعف بعض الرواة أو اختلال ضبطهم بتلقينهم من الروايات ما يؤيد بعض المذاهب أو يضعون لهم الأحاديث لنشر آرائهم.

ومما يدل على انتشار الوضع والكذب في العراق، ما ذكره يونس بن عبد

---

(١) التمييز – مسلم: ص١٤٤.
(٢) الجوزجاني – أحوال الرجال: ص١٤٢، إكمال تهذيب الكمال – علاء الدين مغلطاي: ٧/ ٣٦١، ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٢٤.
(٣) التهذيب – ابن حجر: ٦/ ١٧٢.
(٤) نفس المرجع السابق: ١/ ٣٧٦.
(٥) الوهم في روايات مختلفي الأمصار – عبد الكريم الوريكات: ص٣٠٤.
(٦) بحوث في تاريخ السنة – أكرم العمري: ص١٨.

الأعلى أن الإمام الشافعي قال له: "ما أتاك من ها هنا وأشار إلى العراق لا يكون له ها هنا أصل وأشار إلى الحجاز أو إلى المدينة فلا نعتد به"[1].

وكان الزهري يقول: "إذا سمعت بالحديث عن العراقي فأردد به ثم أردد به".

وقال طاووس: "إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين، وكن من الباقي في شك"[2].

وكذلك ما روي عن الزهري أنه قال: "إن الحديث ليخرج من عندنا شبراً، فيرجع من عندهم ذراعاً" قال الصوفي: "من العراق ذراعاً"[3].

---

(١) معرفة السنن والآثار - البيهقي: ١/ ٨٥.

(٢) تدريب الراوي - السيوطي: ١/ ١٨٥.

(٣) الكامل في الضعفاء - ابن عدي: ١/ ١٣٧.

المبحث الثالث
أسباب التلقين وقبول الراوي له

المطلب الأول
أسباب التلقين

من خلال النظر في تعريفات العلماء وإشاراتهم إلى موضوع التلقين يتبين أن السبب الرئيس والأساس في التلقين: هو اختبار حفظ الراوي وضبطه، وإن كان البعض قد استخدمه وسيلة للتشفي في الشيوخ وإظهار زلاتهم والسخرية منهم، أو لإرساء آراء مذاهبهم الفقهية إلى غيرها من الأسباب.

ولعل أهم هذه الأسباب:

١ - اختبار حفظ الراوي وضبطه.

اختبار حفظ الراوي يهدف إلى معرفة درجة ضبطه للأحاديث التي يرويها وتحديد منزلته من الرواة، لأن الرواة يتفاوتون في درجة الضبط والحفظ، وعلى هذا، قسَّمهم علماء الجرح والتعديل إلى مراتب:

يقول الإمام مسلم: منهم: الحافظ المتقن الحفظ. المتوقي لما يلزم توقيه فيه. ومنهم: المتساهل المُشيب حفظه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يلقنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره. ومنهم: من همَّه حفظ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، ويحيلها بالتوهم على قوم غير الذين أدى إليه عنهم[١].

وقال الشافعي: وأهل الحديث متباينون، فمنهم: المعروف بعلم الحديث بطلبه وسماعه من الأب والعم، وطول مجالسة أهل التنازع فيه ومن كان هكذا مقدماً في الحفظ إن خالفه من يقصر عنه[٢].

---

(١) التمييز - الإمام مسلم: ص١٢٤.

(٢) الرسالة - الشافعي: ص٣٨٢.

ولقد ذكر الخطيب البغدادي أن الحجة بخبر الخاصة لا تقوم حتى يجمع أموراً.

منها: "أن يكون من حدَّث ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً بما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته للحديث، حافظاً إن حدَّث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئاً من أن يكون مدلساً يحدث عمن لقي مالم يسمع منه ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه، حتى ينتهي بالحديث موصولاً بالنبي ﷺ "[١].

ومما يذكر في اختبار حفظ الشيخ وضبطه: ما روي عن حفص بن غياث ويحيى بن سعيد القطان: أنهما دخلا على موسى بن دينار المكي فوجدا عنده أبا شيخ جارية ابن هرم، وجعل حفص يقول لموسى امتحاناً: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا؟ وحدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا؟ وحدثك...؟.

ويذكر أحاديث قد علم أن موسى لم يسمعها ممن ذكر، فأجابه موسى بالإثبات، وكان أبو شيخ جارية بن هرم مغفلاً، فكتبها، فلما فرغ حفص، مد يده إلى ما كتبه أبو شيخ فمحاه وبين له الواقع[٢].

تلقين الثقة:

هل يلقن الثقة؟ نعم. فكما كان يتعرض الضعفاء لهذا الاختبار تعرَّض له الثقات.

وكان المحدثون لا يحجمون عن اختبار راو، ولو كان إماماً من الأئمة[٣].

---

(١) الكفاية – الخطيب البغدادي: ص١٠٢–١٠٣.
(٢) لسان الميزان: ٨/١٩٧.
(٣) علم علل الحديث – إبراهيم بن الصديق: ١/٥.

ومن الأمثلة التي ذكرت في تلقين الثقة: ما روي عن أبي زرعة أنه سئل عن حديث رواه ليث بن سعد، فاختلف عن ليث، فروى أبو الوليد عن ليث عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ .

ورواه يحيى بن بكير، عن ليث، عن عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله ابن أبي نهيك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن النبي ﷺ : "ليس منا من لم يتغن بالقرآن".

قال أبو زرعة: "في كتاب الليث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لُقِّن بالعراق عن سعد"(١).

وهذا أبو زرعة لا يهاب أن يقول: لقِّن الليث، فيبيِّن ويصرِّح به مع جلالته وأنه لم يكن مثله بمصر من العلماء في زمانه، اللهم إلا أن يكون عمرو بن الحارث(٢).

وكذلك من الثقات الذين تعرضوا للتلقين: عبد الرحمن بن مهدي. قال مجاهد بن موسى: "دخلنا على عبد الرحمن بن مهدي في بيته، فدفع إليه - يعني حارثاً النقال- رقعة فيها حديث مقلوب، فجعل يحدثه حتى كاد أن يفرغ، ثم فطن، فنقده، فرمى به، وقال: كادت والله، تمضي، كادت والله، تمضي"(٣).

ومن هؤلاء الثقات أيضاً: ثابت البناني، فعن حماد بن سلمة قال: "كنت أقلب على ثابت حديثه، فكنت أقول لحديث أنس: كيف حدثك عبد الرحمن بن أبي ليلى؟ فيقول: لا، إنما حدثناه أنس. وأقول لحديث عبد الرحمن بن أبي ليلى: كيف حدثك أنس؟ فيقول: لا، إنما حدثناه عبد الرحمن بن أبي ليلى"(٤).

وقال العجلي: "ما خلق الله أحداً كان أعرف بالحديث من ابن معين، لقد

---

(١) علل الحديث - ابن أبي حاتم: ١/١٨٨ رقم ٥٣٨.
(٢) تعليل العلل - عبد السلام علوش: ص٩٧.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي - الخطيب: ١/١٣٦.
(٤) نفس المرجع السابق: ١/١٣٥.

كان يؤتى بالأحاديث قد خلطت وقلبت، فيقول: هذا كذا، وهذا كذا، فيكون كما قال "[١].

وكذلك ما وقع للحافظ أبي الحجاج المزي صاحب تهذيب الكمال لما جاءه الحافظ الشمس محمد بن عبد الهادي صاحب المحرر، قال له: انتخبت من روايتك أربعينَ حديثاً أريد قراءتها عليك. فقرأ الحديث الأول، وكان الشيخ متكئاً فجلس، فلما أتى على الثاني تبسم الشيخ وقال: ما هو أنا، ذاك البخاري[٢].

فهذه النصوص توضح أن الثقات قد تعرضوا للتلقين، وبعضهم كاد يزل، بل إن بعضهم قد زل، ومنهم: من نجا من ذلك، وهذا يؤكد ما أثبته وقرره العلماء أن الخطأ والوهم وارد على الراوي؛ لأنه لا يخلو منه إنسان، والعبرة إنما بدرجة هذا الوهم والخطأ.

٢ - التشَّفي في الشيخ وإظهار زلَّاته:

من ذلك: ما نقله الذهبي عمَّا تعرض له محمد بن عجلان من محاولة للتلقين من بعض التلاميذ؛ لاختبار حفظه، وهم: مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، ويوسف بن خالد السَّمتي، حيث قلبوا عليه بعض أحاديثه، فجعلوا ما كان عن سعيد عن أبيه، وما كان عن أبيه عن سعيد، ثم جاءوا إليه فسألوه فمرَّ فيها. فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ وقال: أعد العرض فصحح الأسانيد ودعا على هؤلاء التلاميذ الذين أرادوا تتبع عثراته وإيقاعه في الخطأ[٣].

ولقد كان قتادة يقول: "إذا أردت أن تغلط صاحبك، فلقنه "[٤].

٣ - الوضع في الحديث:

وهو أحد أبرز أسباب تلقين الرواة، وخاصة النوع الثاني، وهو تلقين الكتاب، حيث دُسَّت الأحاديث الموضوعة في كتب الرواة؛ لتأييد مذهب فقهي أو

---

(١) فتح المغيث - السخاوي: ١/٣٠٠.
(٢) الغاية في شرح الهداية - السخاوي: ١/٣٤١.
(٣) الميزان - الذهبي: ٣/٦٤٥.
(٤) الكفاية - الخطيب: ص٣٨.

معتقد سياسي أو غيرها من أسباب الوضع في الحديث، وذلك لأن بعض أصحاب المذاهب ممن يتعصبون لآراء مذهبهم يحاول تأييد هذه الآراء بالأحاديث فيستغل إخلال ضبط بعض الرواة أو ضعف حفظهم فيلقنهم من الأحاديث التي تؤيد أراءهم، ومن ذلك: ما روي عن الأعمش قال: كان بالكوفة شيخ يقول: سمعت علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد يرد إلى واحدة -والناس إذ ذاك يأتونه ويسمعون منه- قال: فأتيته فقرعت عليه الباب، فخرج إلي شيخ، فقلت له: كيف سمعت من علي بن أبي طالب يقول إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد؟ قال سمعت علي بن أبي طالب يقول إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فإنه يرد إلى واحد. قال: فقلت له أنَّا سمعت هذا من علي؟ أخرج إلي كتابك، فأخرج إلي كتابه، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما سمعت من علي بن أبي طالب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره. قال: قلت: ويحك، هذا غير الذي تقول! قال: الصحيح هو هذا، لكن هؤلاء أرادوني على ذلك[1].

وكذلك ما ورد عن سفيان في رواية يزيد بن أبي زياد أنه كان يحدث بمكة بحديث البراء بن عازب قال: "رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه. قال سفيان: فلما قدمت الكوفة سمعته يحدِّث به، فيقول فيه: ثم لا يعود فظننت أنهم لقنوه"[2].

ويزيد بن أبي زياد قال عنه الدارقطني: "لقن يزيد في آخر عمره وكان قد اختلط"[3].

ومما يوضح استخدام التلقين للوضع في الحديث تأييداً لاعتقاد بعض الفرق: ما روي في ترجمة أحمد بن الأزهر أنه كان يروي حديثاً باطلاً في

(١) الكفاية – الخطيب: ١/ ٤٤٧.
(٢) نفس المرجع السابق: ١/ ٣٢٩.
(٣) سنن الدارقطني: ١/ ٢٩٤.

فضائل علي، كان يرويه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر، وذكر الذهبي أن العلة فيه أن معمراً كان له ابن أخت رافضي أدخل الحديث في كتبه[١].

٤ - الرغبة الشديدة في الرواية [٢]:

وذلك أن طلب الحديث والرحلة في سبيله قد انتشر في القرون الأولى، ومجالس التحديث كان عليها إقبال كبير من طلاب العلم، وكان للمحدثين مكانة عالية وتوقير كبير من قبل طلبة العلم. قال ابن سيرين: "أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعة آلاف قد فقهوا"[٣].

وكان النووي يقول:" فتنة الحديث أشد من فتنة الذهب والفضة"[٤].

قال أبو حاتم: ومنهم: من كان يجيب عن كل شيء سئل، سواء أكان ذلك من حديثه أم من غير حديثه، فلا يبالي أن يتلقَّن ما لقَّن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدَّث به من غير أن يحفظ[٥].

وقد حمل الشَّره في الرواية بعض التلاميذ إلى تلقين مشايخهم ما فاتهم سماعه منهم بسبب العمى أو كبر السن أو غيره.

ومن ذلك: ما روي في عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي أبو تقي، قال ابن أبي حاتم: "سألت محمد بن عوف عن عبد الحميد فقال: كان شيخاً ضريراً لا يحفظ، وكنا نكتب من ناسخه الذي كان عند إسحاق بن زبريق لابن سالم، فنحمله إليه ونلقنه، فكان لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن فيحدثنا. وإنما حملنا للأخذ عنه شهوة الحديث، وكان إذا حدث عنه محمد بن عوف قال: وجدت في كتاب ابن سالم: ثنا به أبو تقي. وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي ذكره فقال: بأنه سمع كتب عبد الله بن سالم عن الزبيدي، إلا أنها ذهبت كتبه

---

(١) الميزان: ١/٨٢.
(٢) التلقين وأثره في الرواية – محمد بن عبد الكريم: ص٢٢.
(٣) المحدث الفاصل – الرامهرمزي: ص٥٦٠.
(٤) الكامل في الضعفاء: ١/٢٤٧.
(٥) كتاب المجروحين: ١/٦٨.

فقال: لا أحفظها. فأرادوا أن يعرضوا عليه، فلم يزالوا به حتى لاَنَ، فعرض عليه كتاب ابن زبريق ولقنوه فحدثهم بهذا، وليس هذا عندي بشيء، رجل لا يحفظ وليس عنده كتب"[(١)].

وكذلك، ورد عن أبي عوانة قال: "لما مات الحسن اشتهيت كلامه، فسمعته من أصحاب الحسن، فأتيت أبان بن أبي عياش فقرأه علي عن الحسن، فما أستحل أن أروي منه شيئاً"[(٢)].

المطلب الثاني
أسباب قبول الراوي للتلقين

١ - اختلاف مواطن الضبط:

إن قبول الراوي للتلقين دليل على اختلال ضبطه، وهذا قد يكون لاختلاف موطن الضبط من جهة الزمان أو المكان.

أ - أما من جهة الزمان، فإن أكثر ذلك يكون للاختلاط:

فالمختلط إذا فحش اختلاطه وأصبح من مراتب الرد والترك فمن المحتمل أن يختلق هذه الأحاديث لا عن عمد، ولكن عن وهم بأن يأتيه الوضّاعون ويلقنونه هذه الأحاديث[(٣)].

ويوضح المعلمي هذا المعنى بقوله:

"فإن معنى قبول التلقين أنه قد يقال له: أحدثك فلان عن فلان بكيت وكيت؟ فيقول: نعم، مع أنه ليس لذلك أصل، وإنما تلقنه وتوهم أنه من حديثه! وبهذا يتمكن الوضاعون من أن يضعوا ما يشاؤون ويأتوا إلى هذا المسكين فيلقنونه فيتلقن ويروي ما وضعوه"[(٤)]، لأن الراوي إذا قبل التلقين فهذا دليل

---

(١) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم: ٨/٦.

(٢) الميزان: ١٢/١.

(٣) إتحاف النبيل - مصطفى السليماني:١٦٣/١.

(٤) الفوائد المجموعة للشوكاني. تحقيق عبد الرحمن المعلمي: ص٣٥٢.

على اختلال ضبطه وتغيُّر حفظه، وأنه قد اختلط، فيستغل الكذَّابون هذه الفرصة لتلقينه الأحاديث الموضوعة؛ لأنهم عرفوا وهمه وعدم تمييزه لما سمعه مما لم يسمعه. ومن الوضاعين الذين كانوا يدخلون الأحاديث على الرواة: (غياث بن إبراهيم)[١]. ذكر الحاكم عن الإمام أحمد أنه لقَّن داوود الأودي "لا مهر أقل من عشرة دراهم"، فصار حديثاً[٢].

وكذلك خالد بن نجيح المصري، قال أبو حاتم: "يفتعل الأحاديث، والأحاديث التي أنكرت على أبي صالح[٣] يتوهم أنها من فعله"[٤].

قال أحمد بن محمد التستري: "سألت أبا زرعة عن حديث زهرة في الفضائل؟ فقال: باطل، وضعه خالد المصري، ودلسه في كتاب أبي صالح"[٥].

ومنهم: خالد بن القاسم المدائني قال البخاري: "كان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ"[٦].

ولقد كان الاختلاط سبباً في قبول كثير من الرواة للتلقين في أواخر أعمارهم، منهم: عطاء بن السائب[٧]، ذكر علماء الجرح والتعديل أنه قد تغير حفظه في آخر عمره، وكان يتلقَّن إذا لقَّنوه[٨].

ومنهم: هشام بن عمَّار بن نُصير، قال الدارقطني: "صدوق، كبير المحل، إلا أنه كبر فصار يتلقن"[٩].

---

(١) قال البخاري: تركوه. التاريخ الأوسط: ٢/١٩٩. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ترك حديثه. الجرح والتعديل: ٧/٥٧.

(٢) المدخل إلى معرفة الإكليل – الحاكم: ص١٥٩، سنن الدارقطني: ٣/٢٤٥.

(٣) هو عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني المصري كاتب الليث بن سعد على أمواله. ميزان: ١/٤٤٠.

(٤) الميزان: ١/٦٤٤.

(٥) الميزان: ١/٦٤٤.

(٦) معرفة علوم الحديث – الحاكم: ص١٢١.

(٧) نهاية لاغتباط بمن رمي بالاختلاط – علاء الدين رضا: ص٢٤١.

(٨) التهذيب: ٧/٢٠٥.

(٩) الكواكب النيرات – ابن الكيَّال: ص٩٦.

ومنهم: سماك بن حرب، ذكر العلماء فيه أنه ساء حفظه وتغيَّر بآخره، قال النسائي: "كان يُلقَّن فيتلقَّن، وكان قد تغير قبل موته"[١].

ومنهم: عبيد بن هشام، ثقة، ولكنه تغير بآخره، لقِّن أحاديث ليس لها أصل[٢].

وكذلك خالد بن طهمان الخفاف، قال يحيي بن معين: "وخلط خالد قبل موته بعشر سنين، وكان قبل ذلك ثقة، وكان في تخليطه كل ما جاؤوه به ورآه قرأه"[٣].

ومنهم: سعيد بن إياس الجريري، قال ابن عدي: "كنا نأتي الجريري وهو مختلط، لا نكذب الله، فنلقنه الحديث مثل ما هو عندنا، فيجيء به مثل ما هو عندنا"[٤].

ومنهم: عثمان بن الهيثم القبْدي قال أبو حاتم: "كان صدوقاً، غير أنه بآخره كان يتلقن ما يلقن"[٥].

وكذلك في ترجمة موسى بن دهقان ت قبل (١٥٠)هـ قال البخاري: "قال يحيى: أفسدوه بآخره"[٦].

وللعلماء منهجية في سبر أحاديث المختلطين وتمييز ما وهموا فيه مما لم يهموا فيه.

منها: اعتبار تمييز من حدَّث عنه قبل الاختلاط أو بعد الاختلاط ومن هذه الاعتبارات: حجب الراوي عن التحديث بعد اختلاطه[٧]، كما في إبراهيم بن

---

(١) التهذيب: ٤/ ٢٣٤.
(٢) نهاية الاغتباط بمن رمي بالاختلاط – علاء الدين رضا: ص٢٣٧.
(٣) الكامل في الضعفاء – ابن عدي: ٣/ ٤٣٨.
(٤) المصدر السابق: ٤/ ٤٤٥.
(٥) الجرح والتعديل – ابن أبي حاتم: ٦/ ١٧٢.
(٦) الضعفاء الصغير – البخاري: ص١٠٦، تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٤٤، تقريب التهذيب: ص٦١٦.
(٧) إرشاد الخليل– أبو الحسن مصطفى: ص٥٦، التأسيس في فن دراسة الأسانيد – محمد أبو بكر: ص ٢٥٦.

العباس قال محمد بن سعد[1] اختلط في آخر عمره فحجبه أهله حتى مات، ومنهم الحجاج بن محمد الأعور فقد اختلط، فأمر يحيى بن معين ابنه أن يحجبه[2]. وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي اختلط قبل موته بثلاث أو أربع سنين قال أبو داوود: تغيَّر. وكذا قال العقيلي، وزاد أن أهله حجبوه فلم يرو شيئاً بعد ذلك[3].

فمنهجية التلقين كانت تستخدم عند النقاد مع المختلطين كوسيلة للاختبار للتأكد من اختلاط الشيخ، فيجتنب الرواة الأخذ عنه، أو من قبل الوضاعين لاستغلال اختلال ضبطهم وإدخال الأحاديث الموضوعة عليهم[4].

وهذا إذا كان المختلط معتمداً على حفظه، أما إن كان اعتماده على كتابه وكان صحيحاً فإنه يرفع احتمال الشك والغلط، وذلك لوجود الأصل الصحيح[5].

ب - وأما من جهة المكان:

١ - الانتقال إلى بلد غير بلده:

فإن الراوي قد يكون ممن حدَّث في مكان ولم يكن معه كتاب فاضطرب حديثه، وقد يكون ذلك سبباً في وهمه في بعض الأحاديث في ذلك المكان، وقد يتعرض للتلقين فيقبله لهذا السبب[6].

ولذلك، فقد ميزَّ العلماء الأحاديث التي حدَّث بها الراوي في كل بلد واهتموا بذلك. وقد يكون هناك ارتباط للزمان بالمكان في رواية الراوي، وذلك أن الراوي

---

(١) الطبقات - ابن سعد: ٧/٢٤٨.
(٢) ولقد برأ المعلمي الحجاج عن تهمة قبوله للتلقين. التنكيل - عبد الرحمن المعلمي: ١/٢٣٤.
(٣) كتاب المختلطين - صلاح الدين العلائي: ص٧٩.
(٤) العلل في الحديث - د.همام عبد الرحيم: ص٩٩.
(٥) أسباب الجرح في رواية الحديث - د. يوسف صديق: ص٣٣.
(٦) دراسات في منهج النقد عند المحدثين - محمد العمري: ص ٣٢٢.

قد يحدث في أول عمره في مكان ويكون حديثه جيداً، ثم بعد اختلاطه أو تغير حفظه يحدِّث في مكان آخر في آخر عمره، فيتلقن فيقبل التلقين.

ومن هؤلاء: عبد الرحمن بن أبي الزناد، قال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه: "ما حدَّث بالمدينة فهو صحيح، وما حدَّث ببغداد أفسده البغداديون"(1).

ومنهم: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب ت(١٥٨)هـ، فعن الإمام مسلم أن سماع الحجازيين منه - يعني أنه صحيح - قال: "وفي حديث العراقيين عنه وهم كثير، قال: ولعله كان يلقن يعني بالعراق"(2).

ومنهم: يزيد بن هارون ت(٢٠٦)هـ، قال صالح بن أحمد: "قال أبي: يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع منه ببغداد، لأنه كان بواسط يلقن فيرجع إلى ما في الكتب"(3).

٢ - ضياع كتب الراوي:

منهم من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه ذهبت فلما احتيج إليه كان يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها أو يكون له سماع فيها كابن لهيعة، قال ابن خراش: "احترقت كتبه، فكان من جاء بشيء قرأه عليه، حتى لو وضع أحد حديثاً، وجاء به إليه قرأه عليه"(4).

ومثال ذلك: ما ذكر عن أحمد بن واضح المصري قال: "كان محمد بن خلاد الاسكندراني رجلاً ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له أبو موسى، فدفع إليه نسخة ضمام بن إسماعيل ونسخة يعقوب، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: ذهبت كتبي

---

(١) تهذيب التهذيب - ابن حجر: ٦/١٧٢.
(٢) التمييز - مسلم: ص١٤٤، وعنه ابن رجب في شرح علل الترمذي: ٢/٦١٩.
(٣) شرح علل الترمذي - ابن رجب: ٢/٦٠٦.
(٤) التهذيب: ٥/٣٧٨. وقد ذكر أكثر من سبب في اختلاطه، منها: احتراق كتبه، ومنها: سقوطه عن الدابة. الأخطاء الإسنادية وتصويبها - عبد العزيز الهيثم: ص٢٢.

ولا أحدث به، قال: فما زال به هذا الرجل حتى خدعه، وقال له: النسخة واحدة، فحدث بها"[١].

وكذلك محمد بن جابر بن سيَّار بن طلق السحيمي، قال أبو حاتم: "ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقن"[٢].

ولعلّ ضياع كتب الراوي يؤدي به إلى قراءته من كتاب غيره وهو ما سنذكره في السبب الثالث من أسباب التلقين.

٣ - قراءة الشيخ من كتاب غيره:

فلقد كان بعض الرواة يقرأ من كتاب غيره، وهذا الكتاب كان عادة نسخة من كتاب الشيخ، والخلل يقع إذا لم يكن ذلك الراوي حافظاً لحديثه، متقناً له، لأن بعض الطلبة قد يدخل في ذلك الكتاب ما ليس من حديث الشيخ فلا يتنبه لذلك ويتلقنه ويرويه على أنه من حديثه فيؤدي ذلك إلى الطعن فيه[٣].

ومثال ذلك: ما نقله ابن أبي حاتم عن أبي عوانة قال: "أتيت أبان بن أبي عياش بكتاب فيه حديث من حديثه، وفي أسفل الكتاب حديث رجل من أهل واسط، فقرأه علي أجمع"[٤].

ومما روي في أبان أيضاً: ما ذكره بشير بن سليمان قال:" سمعت بهزاً، وسأله حرمي عن أبان ابن أبي عيَّاش، فذكر عن شعبة، قال: كتبت حديث أنس عن الحسن وحديث الحسن عن أنس، فدفعتها إليه، فقرأها علي، فقال حرمي: بئس ما صنع"[٥].

ومن ذلك: ما روي في أحمد بن سلمان بن الحسن بن إسرائيل، قال الذهبي: "قال الدارقطني: حدَّث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله، قال

---

(١) كتاب المجروحين - ابن حبان: ١/٧٣.
(٢) كتاب المختلطين - العلائي: ص١٠٨، التقريب: ص٥٢٧.
(٣) دراسات في الحديث النبوي - محمد مصطفى الأعظمي: ٢/٣٤١.
(٤) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم: ١/٢٩٥.
(٥) الجامع لأخلاق الراوي - الخطيب: ١/١٣٦.

الخطيب: كان قد عمي في الآخر، فلعل بعض الطلبة قرأ عليه ذلك. قال الذهبي: قلت: هو صدوق"[١].

٤ - الغفلة والخطأ:

فبسبب الغفلة قد يوضع للراوي الحديث على أنه من حديثه فيحدث به وهو لا يعلم[٢]. ومثاله: محمد بن ميمون الخياط المكي قال أبو حاتم الرازي: "كان أمياً مغفلاً، ذكر لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثاً باطلاً. وما أبعد أن يكون وضع للشيخ، فإنه كان أميًّا"[٣].

وممن اشتهر بقبول التلقين بسبب الغفلة كذلك موسى بن دينار المكي حيث لقنه حفص بن غياث فقال له: "حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا وكذا، قال: حدثتني عنها به. وقال له: حدثك القاسم بن محمد عن عائشة بمثله، فقال: حدثني عنها بمثله"[٤].

وفي العلل لابن أبي حاتم قال: "سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمّار عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء، عن عبد الملك بن جابر بن عتيك، قال: سئل رسول الله ﷺ : أي الأجلين قضى موسى؟ قال: قضى أوفاهما. قال أبي: رأيت هذا الحديث قديماً في أصل هشام بن عمّار عن حاتم هكذا (مرسل)، ثم لقنوه بأخذه عن جابر، فتلقن، وكان مغفلاً"[٥].

وكذلك يزيد بن عياض بن يزيد قال حسين بن حبان:" قلت لابن معين: كيف قصته؟ قال: أفسدوه، جعلوا يدخلون له الأحاديث فيقرأها، وإذا كان لا يعقل ما سمع مما لم يسمع فكيف يكتب عنه؟"[٦].

ومنهم: محمد بن جراح الطرسوسي سئل أحمد عن حديث يرويه عن

---

(١) ميزان الاعتدال: ١/١٠١.
(٢) تحرير علوم الحديث – عبد الله الجديع: ٢/١٠٤١.
(٣) الجرح والتعديل – ابن أبي حاتم: ٤/٨٢.
(٤) فتح الباقي شرح ألفية العراقي – الأنصاري: ص٢٦٩.
(٥) العلل – ابن أبي حاتم: ٢/٨٢ رقم ١٧٤٣.
(٦) تهذيب التهذيب: ١١/٣٥٣.

شعبة مرفوعاً: "من كذا فله كذا؟ فقال: هذا باطل موضوع، ولقد رأيت ابن الجراح، فرأيت عنده أحاديث وضعت له، ولم يكن يدري ما الحديث"[1].

٥ - **انشغال الراوي بغير الحديث النبوي:**

وذلك أن علم الحديث يحتاج لمذاكرة دائمة ليحافظ الراوي على ضبطه لهذه الأحاديث وإلا فإن الراوي معرض لنسيانها ودخول الوهم عليه فيها، قال علقمة بن قيس: تذاكروا الحديث فإن حياته ذكره.

فممن انشغل بالقضاء: قيس بن الربيع الأسدي، صدوق، تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه. وقال أبو الحسن بن القطان:" هو ضعيف عندهم كابن أبي ليلى وشريك، اعتراه من سوء الحفظ لما وَلِيَ القضاء ما اعتراهما"[2].

ومنهم: من انشغل بالعبادة عن العلم فلم يضبط ما سمعه من أحاديث فوهم فيها، قال ابن حبان: "ومنهم: من كتب وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز، فإذا حدَّث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبي ﷺ وما شبه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به"[3].

قال ابن أبي حاتم: "سألت أبا زرعة عن محمد بن معاوية النيسابوري نزيل مكة فقال: كان شيخاً صالحاً، إلا أنه كلما لقن تلقن، وكلما قيل له: هذا من حديثك حدَّث به"[4].

ومنهم: عبد الله بن زياد بن سمعان - قد مر معنا قبوله للتلقين - قال الأوزاعي: "لم يكن ابن سمعان صاحب علم إنما كان صاحب عمود - يعني صلاة-"[5].

---

(١) لسان الميزان: ٧/ ٢٥.
(٢) ميزان الاعتدال - الذهبي: ٣/ ٣٩٦.
(٣) كتاب المجروحين - ابن حبان: ١/ ٦٧.
(٤) نفس المرجع: ٨/ ١٠٤.
(٥) ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٢٤.

ومنهم: أبان بن أبي عياش ت (١٣٨)هـ، قال أبو عوانة:" كنت لا أسمع بالبصرة حديثاً إلا جئت به أبان، فحدثني به عن الحسن حتى جمعت منه مصحفاً، فما أستحل أن أروي عنه"(١).

وقال ابن حبان: "كان أبان من العباد الذي يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام"(٢).

ومنهم: رشدين بن سعد أبو الحجاج ت (١٨٨)هـ، قال قتيبة: "كان لا يبالي ما دفع إليه فيقرؤه. قال الذهبي: كان صالحاً عابداً سيئ الحفظ غير معتمد. قال ابن حجر: كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين"(٣).

٦ - إصابة الراوي بالعمى:

وذلك أن فقد البصر مؤثر في الراوي إن كان يعتمد على كتابه، لأنه قد يؤدي إلى الإدخال في حديثه(٤)، ولذلك منع بعض العلماء صحة السماع من الضرير والأمي لاحتمال الإدخال عليهما(٥).

وذكروا أن الأصل في الأعمى والأمي أنهما إذا لم يحفظا الحديث فإنه لا يجوز الرواية عنهما ولا تلقينهما(٦).

ومن هؤلاء: عبد الرزاق بن همام، حيث إنه عمي في آخر عمره، فكان يلقن فيتلقَّن، فسماع من سمع منه بعدما أصيب بالعمى لا يعتد به(٧).

ومنهم: يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ، قال الساجي: "في حديثه مناكير وأغاليط، وكان فيما بلغني ضريراً يلقن"(٨).

---

(١) الميزان: ١/١٢.
(٢) كتاب المجروحين: ١/٨٩.
(٣) الضعفاء الصغير - البخاري: ص٤٦، الميزان: ٢/٤٩، تقريب التهذيب: ص١٩٧.
(٤) المقترب في بيان المضطرب- أحمد بن عمر: ص١٩٦.
(٥) الكفاية: ٢/٨٤.
(٦) شرح علل الحديث - ابن رجب: ص١٧٩.
(٧) التقييد والإيضاح - الحافظ العراقي: ٢/١٤٥٦.
(٨) تهذيب التهذيب: ١١/٢٧٣.

وكذلك سويد بن سعيد الحدثاني الأنباري قال البخاري: "سويد بن سعيد فيه نظر، كان أعمى فيلقن ما ليس من حديثه"[(١)].

قال الخطيب البغدادي: "سويد بن سعيد كان قد كفَّ بصره في آخر عمره، فربما لقن ما ليس في حديثه. ومن سمع منه وهو بصير فحديثه حسن"[(٢)].

ومنهم: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة قال ابن أبي حاتم: "سمعت أبي يقول: كان صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة، وكتب أبي وأبو زرعة منه ورويا عنه"[(٣)].

٧ - عدم صيانة الشيخ لكتابه:

لقد ذكر العلماء من شروط قبول الرواة أن يكون ضابطاً لمروياته، إما ضبط صدر، أو ضبط كتاب. ومن ضبط الراوي لكتابه: أن يحفظه ويصونه عن كل من تسوِّل له نفسه إدخال الأحاديث الموضوعة أو الزيادة فيه مما ليس منه، وعدم صيانة الراوي لكتابه تؤدي إلى مثل هذا الخلل.

فمن هؤلاء:

- علي بن عاصم ت(٢٠١)هـ، قال يعقوب بن شيبة: "منهم: من تكلم في سوء حفظه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون له". وقال عباد بن عوام: "ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلاً موسراً، وكان الوراقون يكتبون له، فنراه قد أُتِيَ من كتبه التي كتبوها"[(٤)].
- الحسن بن دينار، نقل الذهبي عن ابن المبارك قوله: "أما الحسن بن دينار فكان يرى رأي القدرية، وكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس ويخرجها من يده ثم يحدث منها، وكان لا يحفظ"[(٥)].

---

(١) التاريخ الأوسط: ٢/٢٦٢.
(٢) تاريخ بغداد - الخطيب: ٩/٢٢٩.
(٣) الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم: ٢/٢٣٣.
(٤) تهذيب التهذيب: ٧/٣٤٥، ميزان الاعتدال: ٣/١٣٥، الموسوعة العلمية عن الإمام يعقوب بن شيبة - علي الصياح: ١/٥٢٩.
(٥) ميزان الاعتدال: ١/٤٨٩.

- عبد الله بن زياد بن سمعان، قال أبو مسهر:" سمعت سعيد بن عبد العزيز يقول: أتى ابن سمعان العراق وأمكنهم من كتابه، فزادوا فيه، فقرأه عليهم، فقالوا: كذاب[١]. قال البخاري: تركوه"[٢].

- خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي ت(١٦٨)هـ، قال أبو داود: "ضعيف، أودع كتبه عند غياث بن إبراهيم فأفسدها عليه. وقال يعقوب بن شيبة: ترك ابن المبارك حديثه وقال: رأيت منه سهولة في أشياء، فلم آمن أن يكون أخذه للحديث على ذلك"[٣].

٨ - أن يبتلى الراوي بابن سوء أو ورَّاق أو صاحب يدخل عليه الأحاديث.

ولقد ذكر ابن حبان في كتاب المجروحين هذا السبب في النوع الرابع عشر من أنواع الجرح في الضعفاء[٤]. وباستقراء النصوص التي وردت فيمن قبل التلقين، نجد أن هذا السبب يتكرر ذكره في قبول الرواة للتلقين، ومن هؤلاء:

- عبد الرزاق بن همام ت (٢١١)هـ، ابتلي بابن أخيه أحمد بن عبد الله وقيل: ابن داوود. قال ابن حبان: "كان يدخل على عبد الرزاق الحديث، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير فبليته منه".

قال النسائي: "كذاب. وقال ابن معين: كذاب، لم يكن بثقة ولا مأمون"[٥].

بل إن لعبد الرزاق ابن أخ كان يروي عنه الموضوعات، وهو إبراهيم بن عبد الله بن همام. قال الدارقطني: "كذاب يضع الحديث، وقال ابن حبان: روى عن عبد الرزاق المقلوبات الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج بها"[٦].

---

(١) نفس المرجع: ٢/ ٤٢٤، أحوال الرجال - الجوزجاني: ص١٤٢.
(٢) الضعفاء الصغير: ص٣٣٩. وقال في التاريخ الأوسط: سكتوا عنه: ٢/ ٨٨.
(٣) تهذيب التهذيب: ٣/ ٧٨.
(٤) ١/ ٧٥.
(٥) كتاب المجروحين: ١/ ١٥٤، الميزان: ١/ ١٠٩، كتاب الضعفاء والمتروكين - النسائي: ص٦٢، يحيى بن معين وكتابه التاريخ - أحمد نو السيف: ٢/ ١٩.
(٦) الضعفاء - أبو نعيم: ص٥٨، كتاب الضعفاء والمتروكين - الدارقطني: ص١٠٧، لسان الميزان: ١/ ٣٠٦.

- قيس بن الربيع الأسدي ت(١٦٧) أو (١٦٨)هـ، صدوق، تغيَّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدَّث به[١].
- معمر بن راشد، ذكر الذهبي في ترجمة أحمد بن الأزهر حديثاً باطلاً يرويه أحمد ابن الأزهر عن عبد الرزاق عن معمر في فضائل علي. ونقل فيه قول أبي حامد بن الشرقي: إن السبب فيه أن معمر كان له ابن أخت رافضي، فأدخل هذا الحديث في كتبه[٢].
- عبد الله بن صالح، كاتب الليث، المصري. قال ابن حبان:" سمعت ابن خزيمة يقول: كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح ويطرحه في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله، فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقع المناكير في أخباره"[٣]. وفي رواية أخرى ذكر أبو حاتم أن الأحاديث التي أنكرت على عبد الله أدخلها عليه خالد بن نجيح وكان مصاحباً له[٤].
- محمد بن يونس أبو عبد الله الحمال، قال ابن حجر: " ضعيف[٥]، وذكر في ترجمته أنه كان له ابن يدخل عليه هذه الأحاديث"[٦].
- الحسن بن محمد بن بهرام، أبو أعلي المخرمي نقل الذهبي عن ابن عدي قوله: "كتبنا عنه، ورأيتهم مجتمعين على ضعفه، وقد حدَّث بغير حديث أنكرته عليه، ورأيت له ابناً أعور، ذكر البغداديون أنه يلقن أباه"[٧].

---

(١) المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل – الحاكم: ص١٥٨، تقريب التهذيب: ص٥١١، المغني في الضعفاء – الذهبي: ٢/٥٢٧.
(٢) ميزان الاعتدال: ١/٨٢، تهذيب التهذيب: ١/١٢-١٣.
(٣) كتاب المجروحين – ابن حبان: ١/٥٣٤.
(٤) الجرح والتعديل: ٥/١٦.
(٥) تقريب التهذيب: ص٥٧٤.
(٦) تهذيب التهذيب: ٩/٥٤٤.
(٧) ميزان الاعتدال: ١/٥٢٢.

المبحث الرابع
حكم التلقين

المطلب الأول
مدى شرعية التلقين

من خلال استقراء النصوص التي وردت في بيان التلقين يتضح أن رواة الحديث كانوا يكرهون هذا الفعل؛ لأنه يؤدي إلى إظهار زلة الشيخ وخطئه، ومما يؤدي إلى تقليل قدره بين المحدثين، ولقد كان يحيى بن سعيد القطان يقول: لا أستحله[(١)].

ومن النصوص التي تبيِّن ذلك: ما روي عن ابن معين قيل له: "الرجل يلقن حديثه؟ قال: إذا كان يعرف إن أدخل عليه شيء فليس بحديثه بأس، وإن لم يكن يعرف إذا أدخل عليه، فكان يحيى يكرهه"[(٢)].

وكذلك ما ورد عن شعبة في أمر سماك بن حرب حيث كان يخطئ في حديث عكرمة، وربما وصل الشيء عن ابن عباس. حيث ذكر شعبة أنه كان يلقَّن فيقبل التلقين، قال: "كانوا يقولون لسماك: عكرمة عن ابن عباس: فيقول: نعم، قال شعبة: فكنت أنا لا أفعل ذلك به"[(٣)].

وفي رواية عنه قال: كان الناس ربما لقنوه، فقالوا: عن ابن عباس فيقول: نعم. وأما أنا فلم أكن ألقنه[(٤)].

وسبب عدم استحباب بعض العلماء لهذه الطريقة في الاختبار: أنه يترتب عليها تغليط الممتحن لمن يمتحنه، فقد يستمر على روايته؛ لظنه أنه صواب، أو قد يسمعه من غلب عليه الغفلة فيرويه ظناً منه أنه صواب[(٥)]، والمحدث يجب

---

(١) فتح المغيث: ١/٣٠١.
(٢) الضعفاء الكبير. العقيلي: ٢/١٧٨-١٧٩.
(٣) نفس المرجع السابق: ٤/٥٧.
(٤) ميزان الاعتدال: ٢/٢٣٢، ٢٣٣.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح. ابن حجر: ٢/٨٦٦.

أن يكون يقظاً منتبهاً، ولا يركن إلى الطلبة فيحدث بما يظن أنه من حديثه[١]، لأنه إذا ظهر ضعفه عند أهل الحديث وتبيَّن لهم سوء حفظه، فإنهم – كما يذكر ابن معين– إن كان كودناً[٢] سرقوا كتبه، وأفسدوا حديثه، وحبسوه وهو حاقن حتى يأخذه الحصر، فقتلوه شر قتلة[٣].

ومما يوضح كراهية الرواة لمثل هذا الفعل: ما روي في تلقين عطاء بن عجلان البصري قال أبو المنذر الكوفي:" كنا بمكة، فقدم ابن عجلان فأخذ في الطواف، فجاء غياث بن إبراهيم وكدام بن مسعر وآخر قد سماه، فجعلوا يكتبون حديث عطاء، فإذا مروا بعشرة أحاديث أدخلوا حديثاً من غير حديثه، حتى كتبوا أحاديث وهو يطوف. قال، فقال لهم حفص بن غياث: ويلكم اتقوا الله ... قالوا: أنت أحمق. فقام من عندهم وتركهم، فلما فرغ كلموه أن يحدثهم ورققوه، فأخذ الكتاب فجعل يقرأ حتى انتهى إلى حديث فمر فيه فقرأه قال: فنظر بعضهم إلى بعض، ثم قرأ آخر حتى انتهى إلى الثالث، فانتبه الشيخ واستضحكوا. قال: فقال لهم: إن كنتم أردتم شيني، ففعل الله بكم وفعل"[٤].

ولكن قد ثبت استخدام كبار المحدثين للتلقين وسيلة لاختبار ضبط الراوي كما ورد عن شعبة إمام المحدثين في زمانه أنه اختبر أبان بن عياش بأن قلب عليه بعض الأحاديث ودفعها إليه فحدث بها أبان واستدل شعبة بذلك على غفلة أبان وسوء حفظه[٥].

ولكن أنكره عليه حرمي لما حدثه بهز أنه قلب أحاديث على أبان بن أبي عيَّاش فقال: يا بئس ما صنع! وهذا يحل؟![٦].

---

(١) الحديث الضعيف – ماهر منصور: ص١١٢.
(٢) الكودن: البرذون، ويشبه به البليد. لسان العرب – ابن منظور: ٥/ ٣٨٣٨.
(٣) يحيى بن معين وكتابه التاريخ – د. أحمد نور سيف: ١/ ٧١.
(٤) تهذيب الكمال – المزي: ٢٠/ ٩٨.
(٥) الجامع لأخلاق الراوي – الخطيب: ١/ ١٣٥.
(٦) فتح المغيث – السخاوي: ١/ ٣٠٠.

وكذلك يحيى بن معين كان يمتحن بعض الرواة بقصد اختبار ضبطهم[١].

وكذلك ما روي عن أبي زرعة وأبي حاتم أنهما أتيا إلى قرة بن حبيب وكان قد تغير بآخره فلما أراد أن يفتح لهما الباب لحقت به ابنته وقالت: يا أبة، إن هؤلاء أصحاب الحديث، ولا آمن أن يغلطوك أو يدخلوا عليك ما ليس من حديثك، فلا تخرج إليهم حتى يجيء أخي، فقال لها: أنا أحفظ فلا أمكنهم ذاك، فقالت: لست أدعك تخرج إليهم، فإني لا آمنهم عليك. فما زال قرة يجتهد ويحتج عليها في الخروج وهي تمنعه حتى غلبت عليه ولم تدعه. قال أبو زرعة: فانصرفنا وقعدنا حتى وافى ابنه علي[٢].

وهذه القصة توضح شيوع مسألة التلقين في ذلك الزمان واستخدام المحدثين لها بصفتها وسيلة لاختبار حفظ الرواة.

ولذلك كان بعض العلماء يهاب التحديث، وبخاصة عند كبره؛ مخافة أن يختل حفظه فيدخل عليه مما ليس من مروياته. فإن (زيد بن أرقم) لما كان يقال له: حَدِّثْنَا، كان يقول: إنا قد كبرنا ونسينا، والحديث عن رسول الله شديد[٣].

وكذلك ما روي عن داوود الطائي أنه قيل له: ألا تحدث؟! قال ما راحتي في ذلك، أكون مستملياً على الصبيان يأخذون علي سقطي، فإذا قاموا من عندي يقول قائل منهم: أخطأ في كذا، ويقول آخر: غلط في كذا، ما راحتي في ذلك. ترى عندي شيئاً ليس عند غيري؟!

وفي رواية أخرى قال: أتريدون أن أكون مؤدباً لكم؟ تتبعون عثراتي؟! لا أحدثكم.

وقيل لأبي بكر بن عياش: "حَدِّثْنا، فقال: دعونا من الحديث، فإنا قد كبرنا ونسينا الحديث، جيئونا بذكر المعاد والمقابر، إن أردتم الحديث فاذهبوا إلى هذا الذي في رواس -يعني وكيع-"[٤].

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح – ابن حجر: ٢/٨٦٦.
(٢) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية – دسعدي الهاشمي: ٣/٥٧٥.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي – الخطيب: ٢/٣٠٥.
(٤) جامع بيان العلم – ابن عبد البر: ٢/١٠٢١-١٠٢٢.

ولذلك ذكر العلماء أن الراوي إذا بلغ حد الهرم – والحالة التي في مثلها يحدث الخرف – فيستحب له ترك التحديث والاشتغال بالقراءة والتسبيح وغيرها من العبادات. وهكذا إذا عمي بصره وخشي أن يدخل في حديثه ما ليس منه حال القراءة عليه فالأولى أن يقطع الرواية[١].

وللإمام الخطيب البغدادي مقولة يبيِّن فيها الأثر السيئ للتلقين على الشيخ أو الراوي بإيقاعه في الخطأ والزلل في الحديث. حيث قال: " ينبغي لمن أراد استثبات غيره في شيء عرض له الشك فيه ألا يذكر العارض، خوفاً من أن يكون خطأ فيلقنه المسؤول، ولكن يقول له: كيف حديث كذا وكذا؟ ويذكر طرف الحديث حسب"[٢]. وروى موقفاً للإمام أحمد في بيان استخدام العلماء لمثل هذه الطريقة في الاستثبات دون استخدام التلقين. فقال كان:"الإمام أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة يسأل يحيى بن معين عن أشياء، يقول له: يا أبا زكريا ... كيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته في أحاديث قد سمعوها، فكلما قال يحيى كتبه أحمد"[٣].

من خلال هذه النصوص يتبين أن العلماء لم يكونوا يستحبون أن يستخدم هذه الطريقة تلاميذهم معهم؛ لأنها قد تؤدي بهم إلى الخطأ والزلل وإن كانوا أحياناً يحتاجون إلى اللجوء إليها للتثبت من ضبط أحد الرواة الذين شكوا في درجة ضبطه، ولكن مع بيان حقيقة هذا التلقين، سواء أقبله الراوي أم لم يقبله.

قال العراقي:" في جوازه نظر، إلا أنه إذا فعله أهل الحديث لا يستقر حديثاً وإنما يقصد اختبار حفظ المحدث بذلك واختباره، هل يقبل التلقين أو لا، وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة وهذا يحل[٤].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي – الخطيب: ٢/ ٣٠٥.
(٢) الكفاية في علم الراوية – الخطيب: ٢/ ٣٧.
(٣) نفس المرجع السابق: ٢/ ٣٩
(٤) فتح المغيث – السخاوي: ١/ ٢٧٤.

وقد رجح الحافظ ابن حجر جواز الامتحان، لأن مصلحته اكثر من مفسدته لما فيها من معرفة مرتبة الراوي في الضبط بأسرع وقت، لكن الشرط ألَّا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة(١).

وأما ما كان يفعله الوضَّاعون بإدخال الأحاديث المكذوبة على المغفلين والمختلطين فهذا غير جائز.

ومنه: ما ذكر ابن أبي حاتم في علله أنه سأل أباه عن حديث رواه عبد الرزاق بن همام " لا تطرقوا الطير في أوكارها فإن الليل أمان لها" فقال أبو حاتم: يقال: لن هذا الحديث مما أدخل على عبد الرزاق، وهو حديث موضوع(٢).

فمن أراد أن يوقع الشيخ في الكذب ولا يبيِّن فهذا من التلقين القادح(٣).

المطلب الثاني
درجات المتلقنين

كما ذكرنا سابقاً أن عملية التلقين هي في الأصل اختبار مدى حفظ الراوي وضبطه لما يرويه من أحاديث، فإذا ما تمَّ تلقين الراوي حديثاً ليس من روايته على أنه من روايته فإن هؤلاء الرواة يكونون على درجات.

قال ابن القطان الفاسي:" فهذا كان شأنهم في الاختبار بالتلقين، فمن يفطن لما يرمى به يوثق، ومن يتلقن ولا يفطن لما لقن من الخطأ تسقط الثقة به إذا تكرر ذلك منه، ومن شهد عليه بالتلقين وكان ذلك منه مرة ترك ذلك الحديث من حديثه، ومن شهد عليه بأن كان يتلقن ولم نعلم من حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن، هذا موضع نظر. وهذه حال سماك، لا كهشام بن عمار(٤)

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح – ابن حجر: ٢/٨٦٦.
(٢) علل الحديث – ابن أبي حاتم: ٢/٤٨ رقم ١٦٢٧.
(٣) التنكيل – المعلمي: ١/٢٢٨.
(٤) قال ابن حجر في الفصل التاسع من هدي الساري في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب – صحيح البخاري-: "روى له البخاري في صحيحه حديثين أحدهما في البيوع عنه عن يحيى بن حمزة عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله=

ومن يشبهه، فقد قال أبو حاتم: إنه لما كبر تغير، فكان كل ما دفع إليه قرأه، وكل ما لقن تلقن. فهذا حال من يترك حديثه. والله أعلم"[1].

ويمكن تصنيف هذه الأنواع في الأقسام الآتية:

١ – من ينتبه لهذا التلقين ويَرُدُّه.

٢ – من شهد عليه بالتلقين لما هو خطأ، وكان ذلك منه مرة، ترك ذلك الحديث من حديثه.

٣ – من شهد عليه أنه كان يتلقن، ولم نعلم حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن. هذا موضع نظر.

٤ – من يتلقن ولا يفطن لما لقن من الخطأ، تسقط الثقة به إذا تكرر ذلك منه.

وهذا يوضح أن الراوي الذي يقبل التلقين لا يرد حديثه عامة، ولكن تتم دراسة أحاديثه وسبرها لمعرفة ما تلقَّن فيها مما لم يتلقن، وما ضبطه من الأحاديث مما لم يضبط فيرد ما تلقَّن فيه، وينظر في بقية حديثه وضبطه لهذه الأحاديث.

١ – ومن أمثلة النوع الأول ممن لُقِّن فانتبه لهذا التلقين وردَّه: أبو نعيم الفضل بن دُكين عندما أراد يحيى بن معين اختباره في حفظه وكان برفقته أحمد بن

= بن أبي هريرة حديث "كان تاجراً يداين الناس" الحديث. وعنده من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري، والثاني في مناقب أبي بكر عنه عن صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن بسر ابن عبيد الله عن أبي إدريس عن أبي الدرداء بمتابعة عبد الله بن العلاء بن زبر بن بسر عن عبيد الله بهذا الإسناد. وهو علق عنه في الأشربة حديثاً في تحريم المعازف. وهذا جميع ما له في كتابه. هدي الساري: ص٤٤٨-٤٤٩. ولعل البخاري روى عنه قبل اختلاطه. اختلاط الرواة الثقات – عبد الجبار سعيد: ص١٥٠. وقال أبو حاتم: سألت أبي فقال: لما كبر تغيَّر، وكلما دفع إليه قرأه، وكلما لقِّن تلقَّن، وكان قديماً أصح. الجرح والتعديل:٩/٦٦، وقال أبو داود: كان فضلك يدور بدمشق على أحاديث أبي مسهر والشيوخ يلقنها هشام بن عمَّار، فيحدثه بها، وكنت أخشى أن يفتق في الإسلام فتقاً. سير أعلام النبلاء: ١١/٤٢٥.

(١) بيان الوهم والإيهام – ابن القطان الفاسي: ٤/٦٤.

حنبل، فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثاً على رأس كل عشرة منها حديث ليس لأبي نعيم، ودقَّ عليه الباب، فخرج لهما، وجلس أحمد بن حنبل عن يمينه وابن معين عن يساره، وأخذ ابن معين يقرأ عليه الأحاديث وأبو نعيم ساكت حتى وصل للحديث الحادي عشر، فقال أبو نعيم: هذا ليس من حديثي، فاضرب عليه. ثم فطن إلى أن هذا الفعل من ابن معين فرفسه ورمى به من الدكان، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل وأقل لك: إنه ثبت؟! قال: والله، إن رفسته أحب إلي من سفري[(١)].

وكذلك مما يروى في هذا النوع: ما حدث مع العقيلي أبي جعفر محمد بن عمرو ابن موسى، وكان مكياً ثقة عالماً بالحديث، وكان يقرأ عليه تلاميذه ولا يخرج أصله، فأراد التلاميذ اختبار مدى حفظ شيخهم، فكتبوا أحاديثه ثم زادوا وأنقصوا فيها، فلما قرأوها عليه فطن لذلك وأصلح الخطأ، فعلموا أنه من أحفظ الناس[(٢)].

وروى أبو يعلى في مسنده عن حماد بن زيد أنه قال: "لقنت سلمة بن علقمة حديثاً فحدثني به، ثم رجع فيه، وقال: إذا أردت أن تكذب صاحبك فلقنه"[(٣)].

٢ - وأما بالنسبة إلى النوع الثاني: فإن الخطأ من الراوي في مروياته وارد وهي طبيعة بشرية فطر الناس عليها، ولذلك قال يحيى بن معين:" من لم يخطئ في الحديث، فهو كذاب".

ونقل عنه أيضاً "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب[(٤)].

وقال ابن المبارك: "من ذا يسلم من الوهم؟!"[(٥)].

---

(١) تاريخ بغداد: ١/٣٥٣-٣٥٤.
(٢) تذكره الحفاظ: ٣/٨٣٣.
(٣) فتح المغيث - السخاوي: ١/٢٣٠.
(٤) يحيى بن معين وكتابه التاريخ - د. أحمد نور سيف: ١/٧٠.
(٥) ابن حجر - لسان الميزان: ١/٢١٤.

قال الإمام الترمذي: وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظه[١].

وقال الإمام أحمد: كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ.

قال الذهبي: ليس حد الثقة أنه لا يغلط ولا يخطئ، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقر على خطأ[٢]؟

ومن أمثلة النوع الثاني ممن تلقن مرة ولم يفطن فيترك ذلك الحديث من حديثه: حديث معمر بن راشد الذي مرَّ في فضائل علي، حيث إن معمر بن راشد ثقة ثبت كما وصفه ابن حجر، إلا أن هذا الحديث قد أدخل عليه من ابن أخ له رافضي، وشهد الذهبي ببطلانه فيترك هذا الحديث من حديثه.

وكذلك ما سلف ذكره من قصة الليث بن سعد في مبحث تلقين الثقة وأنه لقنّ بالعراق وهو ثقة ثبت، ومما قد يدخل في أمثلة هذا النوع:

أحمد بن سعيد الهمداني. قال ابن حجر صدوق، وقال النسائي: ليس بالقوي، لو رجع عن حديث بكير بن الأشج في الغار لحدثت عنه، وذكر عبد الغني بن سعيد عن حمزة الكناني: أن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين هو أدخل على الهمداني حديث الغار. وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره النسائي في شيوخه الذين سمع منهم[٣].

٣ - وأما النوع الثالث ممن شهد عليه أنه كان يتلقن ولم نعلم حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن، فهذا موضع نظر. وقد ضرب له ابن القطان مثلاً: سماك بن حرب حيث قال: وهذه حال سماك، ثم ذكر أقوال العلماء المبينة لاضطرابه في روايته عن عكرمة، وسبب الاضطراب هو التلقين[٤].

---

(١) شرح علل الترمذي - ابن رجب: ١/١٥٦.
(٢) الموقظة - الذهبي: ص٧٨.
(٣) تهذيب التهذيب: ١/٣١، ميزان: ١/١٠٠.
(٤) بيان الوهم - ابن القطان الفاسي: ٤/٦٤.

قال شعبة: "كانوا يقولون لسماك: عن ابن عباس. فيقول: نعم، وكنت أنا لا أفعل ذلك به"

وقال يحيى بن معين: "سماك ثقة، وكان شعبة يضعفه، وكان يقول في التفسير: عكرمة. قال شعبة: ولو شئت أن أقول له: ابن عباس، لقاله"(١).

فما انفرد به سماك يتوقف فيه؛ خشية أن يكون مما لقَّنه، إلا ما كان من رواية شعبة عنه، فإنه لم يكن يلقنه(٢).

قال النسائي:" إذا انفرد بأصل لم يكن حجة؛ لأنه كان يلقَّن فيتلقن، ربما قيل له عن ابن عباس"(٣).

٤ – وأما في النوع الرابع، فيقول ابن حبان: "منهم: من كان يجيب عن كل شيء يسأل، سواء أكان ذلك من حديثه أم من غير حديثه، لا يبالي أن يتلقن ما لقِّن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدَّث به من غير أن يحفظ. فهذا وأضرابه لا يحتج بهم؛ لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون"(٤). ومن أمثلته: أبان بن عياش، فهو متروك؛ لشدة غفلته وقبوله للتلقين في كل ما يؤتى إليه.

فما يرد ويترك هو كثرة الغلط. قال ابن مهدي، "لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهماً بالكذب، أو رجلاً الغالب عليه الغلط".

وذكر الشافعي في الرسالة "أن من كثر غلطه من المحدثين، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه"(٥). فقد اشترط الشافعي في الراوي الذي يكون حديثه حجة أن يكون حافظاً إذا حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه(٦).

---

(١) الكامل في الضعفاء – ابن عدي: ٤/ ٥٤١.
(٢) الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم – صالح الرفاعي: ص٢١٦-٢٢٠.
(٣) التهذيب: ٤/ ٢٠٤.
(٤) كتاب المجروحين من المحدثين – ابن حبان: ١/ ٦٨.
(٥) الرسالة – الشافعي: ٣٨٢.
(٦) معرفة السنن والآثار – البيهقي: ١/ ٧٥.

قال ابن رجب: "وحاصل الأمر أن الناس ثلاثة أقسام: حافظ متقن يحدث من حفظه، فهذا لا كلام فيه، وحافظ نسي فلقن حتى ذكر أو تذكر حديثه من كتاب فرجع إليه حفظه الذي كان نسيه، وهذا أيضاً حكمه حكم الحافظ، ومن لا يحفظ إنما يعتمد على مجرد التلقين فهذا الذي منع أحمد ويحيى من الأخذ عنه "(1).

ومما يستدل به على أن الملقَّنين على درجات متفاوتة في الضبط: أن الإمام مسلم ذكر في مقدمة كتابه أقسام الرواة الذين خرجَّ لهم، فذكر منهم:

١ - أهل الاستقامة في الحديث والإتقان لما نقلوا ممن لم يوجد في حديثه اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش.

٢ - من هو دونهم في الحفظ والإتقان، وشملهم اسم الصدق والستر وتعاطي العلم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم(2).

ومن خلال استقراء ترجمة كل من عطاء بن السائب ويزيد تبيَّن أن كلاهما كان يقبل التلقين. ومع ذلك استطاع العلماء تمييز ما وهم فيه مثل هؤلاء الرواة، وفرقوا بين صوابهم وخطئهم، ورووا عنهم باعتبارات وأحوال معينة.

وللإمام ابن حزم رأي مخالف لذلك، حيث يرى أن العدالة والضبط لا يمكن تجزئتها، وأن من صح قبوله للتلقين ولو مرة واحدة سقط حديثه كله. قال: لأنه لم يتفقه في دين الله عز وجل، ولا حفظ ما سمع، وقد قال عليه الصلاة والسلام:" نضرَّ الله امرأً سمع منَّا حديثاً فحفظه حتى بلغه غيره "(3).

وذكر أن قبول الراوي للتلقين لا يمكن تفسيره إلا على وجهين:

- الوجه الأول: أن يكون فاسقاً يحدث بما لم يسمع.

---

(١) شرح علل الترمذي: ص١٨٠.

(٢) المقدمة - مسلم: ١/٥.

(٣) أخرجه أبو داوود في سننه - كتاب العلم - باب فضل نشر العلم - حديث ٣٦٥٩. بزيادة في آخره من رواية زيد بن ثابت، والترمذي - كتاب العلم - باب الحث على تبليغ السماع - رقم ٢٦٥٦ مطولاً. وقال: حديث زيد بن ثابت حديث حسن.

- الوجه الثاني: أن يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت إليه، لأنه ليس من ذوي الألباب.

ومما يوضح رأيه في عدم تجزئة العدالة والضبط: أنه قال: "ومما غلط فيه بعض أصحاب الحديث: أنه قال: فلان يحتمل في الرقائق ولا يحتمل في الأحكام، وهذا باطل، فمن كان عدلاً في بعض نقله فهو عدل في سائره، ومن المحال أن يجوز قبول بعض خبره ولا يجوز قبول سائره إلا بنص"(١).

وفي تعريفه للعدالة يقول: "العدالة هي التزام العدل، والعدل هو القيام بالفرائض واجتناب المحارم، والضبط لما روى وأخبر به فقط"(٢). فتعريفه للعدالة يشمل العدالة والضبط، لذلك أسقط رواية من يقبل التلقين بعامة، دون اعتبار للتفصيل الذي ذكرناه سابقاً. وهذا مخالف لآراء غيره من المحدثين: كابن القطان الفاسي وغيره، على اعتبار أن الوهم والخطأ قد يتعرض له الراوي لأسباب عدة، كما مرّ معنا في أسباب قبول التلقين ودرجات الملقنين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الكلام على الرواة: "وربما كان مغفلاً واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنه حفظ ما حدَّث به، وأنه لم يخلط في الجميع"(٣).

وهذه النظرة إلى حديث المتلقِّن تتوافق مع ما ذكره ابن القطان الفاسي في حكم رواية الراوي الذي يقبل التلقين من النظر في حاله وفي مروياته ومدى قبوله للتلقين قبل رد حديثه. وهو بذاته يتوافق مع نهج المتقدمين من علماء الحديث في سبر مرويات الراوي وفصل الأحاديث الصحيحة عن أحاديثه التي وهم فيها.

كما روي عن يحيى بن معين أنه قال لوكيع: "تحدث عن سعيد بن أبي

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم: ١/١٣٢-١٣٣.
(٢) نفس المصدر السابق: ١/١٣٤.
(٣) مجموع الفتاوي - ابن تيمية: ١٨/٤٦.

عروبة وإنما سمعنا منه في الاختلاط؟! فقال: رأيتني حدثت عنه إلا بحديث مستو "[١].

وهذا الترابط ما بين اعتبار العلماء لنوع وهم الراوي ودرجته والحكم على مروياته سيتضح أكثر في الباب التالي في حكم رواية من يقبل التلقين.

المطلب الثالث
حكم رواية من يقبل التلقين

اختلف العلماء في مسألة الاحتجاج بمن لا يحفظ حديثه وإنما يحدِّث من كتابه معتمداً عليه، والجمهور على جوازها إن كان قد ضبط سماعه وقابله على نسخة شيخه، بل إن ابن الصلاح قد نقل رأي أكثر أهل الحديث على جواز الاعتماد على الكتاب المصون حتى وإن كان لا يذكر الراوي أحاديثه أو نسي بعضاً منها، بشرط أن يكون السماع بخطه أو خط من يثق به وكان الكتاب مصوناً[٢].

وممن خالف في ذلك: الإمام مالك حيث قال:" لا يؤخذ العلم عمَّن هذه صفته، لأني أخاف أن يزاد في كتبه بالليل، وحكي - أيضاً - عن أبي حنيفة "[٣].

وذكر النووي من ضمن الرواة الذين ترد روايتهم من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه أو عرف بقبول التلقين في الحديث أو كثرة السهو في روايته[٤].

ولكن لهذه القاعدة العامة تفصيل واستثناءات، منها:

---

(١) الكواكب النيرات - ابن الكيَّال: ص١٩٤.

(٢) ألفية الحديث - الحافظ العراقي: ص٢٥٧. وكذلك فيما يتعلق بهذه المسألة رواية الضرير أو الأمي، وقد نقل ابن الصلاح صحة روايته من الكتاب وإن لم يحفظ حديثه بشرط صيانته له من عبث العابثين. وإن كان الخلاف قائماً - أيضاً - في هذه المسألة. نفس المرجع: ص٢٥٨.

(٣) شرح علل الترمذي - ابن رجب: ١/ ٢٤٩.

(٤) إرشاد طلاب الحقائق - النووي: ص١١٧.

١ - انتقاء التلميذ من حديث شيخه الذي يقبل التلقين، ففي ترجمة سعيد بن أبي عروبة قال أبو داود: سمعت صالحاً الخندقي قال: سمعت وكيعاً قال: كنا ندخل على سعيد بن أبي عروبة، فنسمع، فما كان من صحيح حديثه أخذناه وما لم يكن صحيحاً طرحناه[١].

وكذلك ما روي عن عبد الله بن وهب، قال خالد بن خراش: " رآني ابن وهب أكتب حديث ابن لهيعة فقال: إني لست كغيري في ابن لهيعة فاكتبها "[٢].

٢ - إذا كان اعتماده على الأصل المحفوظ لديه، فلا يضره كثرة السهو والتلقين لأنه حينئذ لا يحدث من حفظه[٣]. فإذا كان للراوي أصل كتاب صحيح وقد التزم بالأداء منه دون الاعتماد على حفظه صحت روايته[٤].

وبين العراقي رحمه الله في ألفيته أهمية وجود الأصل الصحيح للراوي المقابل على أصله أو أصل شيخه، وأنه قد يكون سبباً لاستثناء رد رواية المتلقِّن وكثير السهو إن كان اعتمادهما في الرواية على هذا الأصل بحسب حال الراوي فقال:

ورد ذو تساهل في الحمل	كالنوم والأداء كلاً من أصل
أو قبل التلقين أو قد وصفا	بالمنكرات كثرة أو عرفا
بكثرة السهو ما حدث من	أصل صحيح فهو رد، ثم إن
بيّن له غلطه فما رجع	سقط عندهم حديثه جمع[٥].

ومثال ذلك: ما روي عن عبد الرزاق الصنعاني أنه اختلط بعد ما عمي،

---

(١) تهذيب الكمال: ١١/١٠.
(٢) كتاب المختلطين - العلائي: ص٦٧.
(٣) معجم مصلحات الحديث - محمد ضياء الرحمن الأعظمي: ص١٠٦.
(٤) ضوابط الجرح والتعديل - د. عبد العزيز العبد اللطيف: ص٥٤.
(٥) ألفية الحديث - الحافظ العراقي: ص١٦٨-١٦٩.

فمن سمع منه بعدما عمي فليس بشيء، وما كان في كتبه فهو صحيح، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقَّن فيتلقَّن[1].

ومنهم: إسحاق بن أبي فروة. قال أبو حاتم: "صدوق ذهب بصره، فربما لقِّن، وكتبه صحيحة"[2].

ومنهم عطاء بن السائب ت(١٣٧)هـ، قال العجلي: "عطاء بن السائب كان بآخره يتلقن إذا لقنوه في الحديث؛ لأنه كبر، صالح الكتاب"[3].

ومنهم: أحمد بن الأزهر النيسابوري ت(٢٦١)، قال الحاكم: "ما حدث من أصل كتابه فهو أصح، وكان قد كبر، فربما يلقن، وكان ابن خزيمة إذا حدَّث عنه قال: ثنا أبو الأزهر من أصل كتابه"[4].

ومنهم: سويد بن سعيد الحدثاني وقد عمي وتلقن. ولكنه صحيح الكتاب. قال البرذعي: "رأيت أبا زرعة يسيء القول فيه، فقلت له: فإيش حاله؟ قال: أما كتبه فصحاح، وكنت أتتبع أصوله فأكتب منها، فأما إذا حدَّث من حفظه فلا"[5].

وهذا دليل على أهمية الكتابة لضبط العلم، فالحفظ قد يتغير، أما ما في الكتاب، فإن صانه وحفظه عن أيدي المتلاعبين فإن العلم يظل مصوناً فيه، وقد كان ابن جريج إذا سئل عن شيء قال: اكتب، فما قُيدِّ العلم بشيء مثل الكتاب[6].

ومثال ذلك عبد الرحمن بن حرملة، فقد كان سيئ الحفظ، وتكلمَّ فيه يحيى القطان من جهة حفظه فقال: لو شئت أن ألقنه أشياء، فقيل له: كان يلقَّن؟ قال:

---

(١) شرح علل الترمذي – ابن رجب: ٢/٦٩٨.
(٢) الميزان – الذهبي: ١/١٩٩، تهذيب: ١/٢٤٨.
(٣) تاريخ الثقات – العجلي: ص٣٣٢.
(٤) تهذيب: ١/١٢-١٣.
(٥) تهذيب: ٤/٢٧٣، ميزان: ٢/٢٥٠.
(٦) تقييد العلم – الخطيب البغدادي: ص١١٣.

نعم. ولقد ذكر عنه أنه قال: كنت سيئ الحفظ، فسألت سعيد بن المسيب فرخص لي في الكتاب(١).

ومما يدلُّ على أهمية الرجوع إلى الكتاب إذا لم يكن الراوي جيِّد الحفظ ما روي في ترجمة هَّمام بن يحيى البصري أنه كان لا يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، ويحدِّث من حفظه فيخطئ ويخالف. فلما رجع بعد إلى كتبه وجد أنه كان قد أخطأ كثيراً في السابق(٢). وهذا يقتضي أن حديثه بآخرة أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نصَّ على ذلك الإمام أحمد(٣).

مما سبق، يتبين أن الحكم على درجة ضبط الرواة أمر اجتهادي، وقد يختلف العلماء في الحكم على الراوي الواحد هل هو ممن غلب على حديثه الوهم والغلط؟ أو ممن كثر فيه الخطأ والوهم؟ أو ممن قلَّ في حديثه ذلك؟

وهذا الحكم يخضع لعدة اعتبارات، منها: ضبط الراوي لحديث شيخ معين، أو ضبطه لحديث أهل بلد بذاتها، أو لما عرفه العلماء الجهابذة من ضبطه لذلك الحديث بعينه، إلى غير ذلك من الاعتبارات التي أخذ بها علماء الحديث في حكمهم على الرواة(٤).

فالحكم على الراوي الذي يقبل التلقين وعلى مروياته فيه تفصيل، وله اعتبارات معينة عند العلماء، وقد قسم العلماء الرواة المتلقنين إلى درجات بحسب وهمهم وقبولهم للتلقين، فلابد من معرفة درجة هذا الراوي المتلقن، وأسباب قبوله للتلقين، ودرجة وهمه، قبل الحكم على مروياته بالقبول أو الرد.

---

(١) شرح علل الترمذي – ابن رجب: ١/ ٢٤٩.
(٢) التهذيب: ١١/ ٧٠.
(٣) قواعد في علوم الحديث – التهانوي: ص٤٣١.
(٤) أسباب اختلاف المحدثين – خلدون الأحدب: ١/ ١٤٦.

الخاتمــة

من خلال دراسة موضوع التلقين ومحاولة جمع كل ما هو متصل به مما توفَّر من المصادر فقد توصلت إلى النتائج التالية:

١ – أن التلقين ما هو إلا وسيلة من الوسائل التي استخدمت لاختبار مدى ضبط الراوي للأحاديث التي يرويها وأن من وقع من الرواة في زلق قبول التلقين، فإنه يكون عرضة للتشفي والتندُّر وإظهار زلَّاته إضافة إلى تضعيف أهل الحديث له على درجة وهمه واختلاطه. وأما من لم يقبل التلقين واكتشف الخطأ فإنه تعرف له مكانته في الضبط والإتقان.

٢ – لما تبيَّن من خلال تعريف التلقين أنه اختبار لحفظ الراوي وضبطه لمروياته فإنه لابد أن يكون هذا الفن قد نشأ مع بداية الرواية عن رسول الله ﷺ وإن كان الصحابة سلكوا منهج التثبت والتحري فيما يروى عن رسول الله ﷺ إلا أنه في عصر التابعين وتابعي التابعين ظهر استخدام التلقين كوسيلة للتثبت من ضبط الرواة لمروياتهم، واستخدمه بعض الوضاعين لإدخال الأحاديث الموضوعة على الشيوخ، ولعل ذلك تلازم مع انتشار الوضع وظهور الفرق والعقائد المختلفة والمدارس الفقهية واتساع دائرة الرواية والرحلة في طلب الحديث وتشعب الأسانيد كل ذلك ساعد في اتساع أو انتشار التلقين في الرواية.

٣ – ومن خلال تتبع نشأة التلقين واتساع مفهومه يتبين أن البيئة التي انتشر فيها الوضع وظهرت فيها الفرق والانتماءات الفقهية هي التي انتشر فيها التلقين، ألا وهي العراق، حيث تواترت النصوص على أن العراقيين كانوا يستخدمون التلقين بكثرة، وأنه كان منتشراً ومشتهراً في بلادهم. إلا أن بعض العلماء كانت لهم نظرة مختلفة للتلقين، حيث لم يكونوا يستحبونه؛ لأنه يؤدي إلى خطأ الراوي في الحديث وزعزعة مكانته في الرواية.

٤ – العامل الرئيس في قبول الراوي للتلقين: هو اختلال ضبطه، إما نتيجة لاختلاطه أو لانتقاله إلى غير بلده وروايته من حفظه دون الرجوع إلى كتابه أو عدم صيانته لأصله الذي يعتمد عليه أو لانشغاله عن الحديث بأمور أخرى وعدم مذاكرته لمروياته، وهذه الأسباب كلها فيما إذا كان الراوي ثقة أو صدوقاً ثم عرضت له مثل هذه الأمور التي أخلت بضبطه، وهي أمور طارئة عليه، ولكن أحياناً يكون الوهم والغفلة ملازمين للراوي، فكثرة الوهم والغلط سبب في قبول الراوي لقبول التلقين وهو نتيجة لكثرة وهم الراوي وغلطه.

٥ – يرتبط معرفة سبب قبول الراوي للتلقين بالحكم على مروياته فيختلف الحكم باختلاف درجة الوهم وسبب الوهم، فإن كان شديداً وملازماً رُدَّت مروياته، وإن كان طارئاً لأحد الأسباب المذكورة فإنه ينظر بحسب حال الراوي وسبب وهمه والمرويات التي رواها في زمان ومكان الوهم. وكل هذه الأمور سبرها علماء الجرح والتعديل قبل الحكم على الرواة.

٦ – من الأمور التي بحثها علماء الجرح والتعديل قبل رد رواية المتلقِّن: النظر في حال الراوي مع شيوخه، فقد يميِّز ما يهم فيه شيخه عمَّا يضبطه، فيأخذ المحفوظ ويترك الوهم. أو أنه يحدث من أصل محفوظ لديه، ولا يحدث من حفظه، إلى غيرها من الاعتبارات.

٧ – هذا يؤدي إلى تقسيم المتلقنين إلى درجات، فليسوا جميعاً على حال واحدة. فمنهم: من ينتبه للتلقين، فيشهد له بالحفظ والإتقان. ومنهم: من يقبله في حديث بعينه، فيترك ذلك الحديث. ومنهم: من كلما لقن تلقن، فهذا دليل على شدة اختلاطه ووهمه، فيترك حديثه.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها في جمع شتات هذا الموضوع المتناثر في كتب الحديث، ولعلي أشارك بهذا البحث المتواضع في إيضاح الصورة لهذا المصطلح الذي انتشر واتسعت دائرته في فترة رواية الحديث؛ للحاجة إليه في ذلك الوقت على اختلاف مآرب مستخدميه وبالله التوفيق.

قائمة المصادر والمراجع

١ - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي. تحقيق د. سعدي الهاشمي. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. الطبعة الأولى. ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢ - إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل. أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني. تحقيق أبو إسحاق الدمياطي. تقديم مقبل بن هادي الوادعي. مكتبة الفرقان. عجمان. الطبعة الثانية. ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣ - الإحكام في أصول الأحكام. أبو محمد علي بن حزم الأندلسي. تحقيق لجنة من العلماء. دار الحديث. القاهرة. الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٤ - أحوال الرجال، أبو إسحاق الجوزجاني إبراهيم بن يعقوب. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨٥.

٥ - اختلاط الرواة الثقات: دراسة تطبيقية على رواة الكتب. د. عبد الجبار سعيد. مكتبة الرشد. الرياض. الطبعة الأولى ٢٠٠٥.

٦ - الأخطاء الإسنادية وتصويبها المسمى الانتصار في تصويب الأخطاء الإسنادية في سنة سيد الأبرار. استدراك: أبو أيمن عبد العزيز بن عبد الرحمن الهيثم، عطا الله ابن عبد الغفار. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٧ - إرشاد الخليل بفوائد من المصطلح والعلل والجرح والتعديل. أبو عبد الله رضا الأقصري. تقديم أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي للوادعي وأبو الحسن مصطفى بن إسماعيل. دار ابن عمر. مصر. كفر الشيخ. الطبعة الثانية. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨ - إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي. تحقيق نور الدين عتر. دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الثانية. ١٤١١هـ/١٩٩١م.

٩ - أسباب الجرح في راوي الحديث. د. يوسف صديق. مكتبة ابن تيمية. الكويت. الطبعة الأولى. ١٩٨٨م.

١٠- أسباب اختلاف المحدثين: دراسة نقدية مقارنة حول أسباب الاختلاف في قبول الأحاديث وردهاخلدون الأحدب. الدار السعودية. الطبعة الأولى. ١٩٨٥.

١١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. ابن عبد البر نمري القرطبي. دار الكتاب الحديث. بيروت. ١٣٥٩-١٩٤٠م.

١٢- الإصابة في تمييز الصحابة. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

١٣- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. علاء الدين مغلطاي ابن فليج بن عبد الله البكري. تحقيق أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، أبي محمد أسامة بن إبراهيم. الفاروق الحديثة. القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

١٤- ألفية الحديث للحافظ العراقي ويليها شرحها فتح المغيث. عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن. تحقيق أحمد محمد شاكر. مكتبة السنة. القاهرة. الطبعة الثانية. ١٩٨٨.

١٥- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق السيد أحمد صقر. دار التراث. القاهرة. الطبعة الثانية. ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٦- الإيضاح والتبيين بمسألة التلقين. شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق نظام يعقوبي. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ٢٠٠٥م.

١٧- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم. يوسف بن حسن بن عبد الهادي. تحقيق أبو أسامة وحي الله بن محمد بن عباس. دار الراية. الرياض. الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

١٨- بحوث في تاريخ السنة المشرفة. د. أكرم ضياء العمري. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الخامسة ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

١٩- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام. ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك. تحقيق الحسين آيت سعيد. دار طيبة. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٠- تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي. دار صادر. بيروت.

٢١- التاريخ الأوسط. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان. دار الصميعي. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤١٨-١٩٩٨م.

٢٢- تاريخ بغداد أو مدينة السلام. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. دار الكتاب العربي. بغداد.

٢٣- تاريخ الثقات. أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، ترتيب الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، وتضمنات الحافظ ابن حجر. وثق أصوله د. عبد الفتاح قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٢٤- التأسيس في فن دراسة الأسانيد: دراسة تأصيلية تفصيلية شاملة للجوانب النظرية والتطبيقية. د. عمر إيمان أبو بكر. مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٢٥- التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي: ويليه فتح الباقي على ألفية العراقي. للشيخ زكرياء الأنصاري. دار الكتب العلمية. بيروت.

٢٦- تحرير علوم الحديث. عبد الله بن يوسف الجديع. مؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣هـ.

٢٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٢٨- تذكرة الحفاظ. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار الفكر العربي. ١٣٧٤-١٩٥٤.

٢٩- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس. ابن حجر العسقلاني. تحقيق د. أحمد بن علي المباركي. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤١٣-١٩٩٣.

٣٠- التعليق الأمين على كتاب التبيين لأسماء المدلسين. برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي. تعليق محمد إبراهيم الموصلي. مؤسسة الريان. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤١٤-١٩٩٤.

٣١- تعليل العلل لذوي المقل. عبد السلام بن محمد بن عمر علوش. مكتبة الرشد. الطبعة الأولى. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٢- تفسير القرآن العظيم. ابن أبي حاتم الرازي. تحقيق أحمد الزهراني، وحكمة بشير. مكتبة الدار بالمدينة ودار طيبة. ١٩٨٨.

٣٣- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر مجموعاً إلى الكاشف للذهبي ن مراتب المدلسين، مقدمة الفتح كلاهما لابن حجر، الكواكب النيرات لابن الكيال، شرح العلل لابن رجب. رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي. تقديم محمد شقرة. اعتني به حسان عبد المنان. بيت الأفكار الدولية. عمان.

٣٤- تقييد العلم. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق يوسف العسكر. دار إحياء السنة النبوية. الطبعة الثانية. ١٩٨٤.

٣٥- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح. الحافظ العراقي أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين. تحقيق د. أسامة بن عبد الله خياط. دار البشائر الإسلامية بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

٣٦- التلقين وأثره في الرواية عند المحدثين. د. محمد بن عبد الكريم بن عبيد. مطابع بهادر. مكة المكرمة.الطبعة الأولى. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٣٧- التمييز. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تقديم وتحقيق محمد مصطفى الأعظمي. مطبوعات جامعة الرياض. الرياض. ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٣٨- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل. عبد الرحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد عبد الرزاق حمزة. دار الكتب السلفية. القاهرة. ١٩٦٦م.

٣٩- تهذيب التهذيب. أحمد بن علي بن حرج العسقلاني. مجلس دائرة المعارف النظامية. حيدر أباد.الطبعة الأولى. ١٣٢٧هـ.

٤٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. يوسف بن عبد الرحمن جمال الدين أبو الحجاج المزي. تحقيق بشار عواد. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٨.

٤١- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني. تعليق أبو عبد الرحمن صلاح عويضة. دار الكتب العلمية. بيروت.

٤٢- الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم. صالح بن حامد الرفاعي.المجلس العلمي. الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٤٣- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله. تأليف أبي عمر يوسف ابن عبد البر. تحقيق أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي. المملكة العربية السعودية. الطبعة الخامسة. ١٤٢٢هـ.

٤٤- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي. محمد بن عيسى بن سورة. تحقيق أحمد شاكر. دار الكتب العلمية. بيروت.

٤٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. الحافظ الخطيب البغدادي. تحقيق د. محمود الطحان. مكتبة المعارف. الرياض. ١٩٨٣.

٤٦- الجرح التعديل. أبو لبابة حسين. دار اللواء. الرياض. الطبعة الأولى. ١٩٧٩.

٤٧- الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي بن أبي حاتم محمد بن إدريس. دار إحياء التراث العربي. بيروت. الطبعة الأولى. ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

٤٨- الحديث الضعيف أسبابه وأحكامه. ماهر منصور عبد الرزاق. دار اليقين. المنصورة. الطبعة الأولى. ٢٠٠٢م.

٤٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور. جلال الدين السيوطي. تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.

٥٠- دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه. محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. بيروت. ١٩٨٠.

٥١- دراسات في منهج النقد عند المحدثين. محمد علي قاسم العمري. دار النفائس الأردن. الطبعة الأولى. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٢- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق محمد شكور. مكتبة المنار. الأردن. الطبعة الأولى. ١٩٨٦.

٥٣- الرسالة. محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق أحمد شاكر.

٥٤- سنن أبي داوود. سليمان بن الأشعث. مراجعة محمد محيى الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

٥٥- سنن الدارقطني.علي بن عمر الدارقطني. اعتني به السيد عبد الله هاشم عاني المدني. دار المحاسن للطباعة. القاهرة. ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٥٦- سير أعلام النبلاء. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون. مؤسسة الرسالة. بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٨١.

٥٧- شرح علل الترمذي. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب. تحقيق نور الدين عتر. د.ت. الطبعة الأولى. ١٩٧٨.

٥٨- شرف أصحاب الحديث. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. تحقيق محمد سعيد. دار إحياء السنة النبوية. ١٩٧١.

٥٩- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري. دار الفكر. ١٤٠١-١٩٨١.

٦٠- صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٦١- الضعفاء. أبو نعيم الأصبهاني. تحقيق دفارون حمادة. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب. الطبعة الأولى. ١٤٠٥-١٩٨٤م.

٦٢- الضعفاء الصغير. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري العقيلي ويليه الضعفاء والمتروكين لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي. تحقيق محمود إبراهيم. دار الوعي. حلب. الطبعة الأولى ١٣٩٦.

٦٣- الضعفاء الكبير. أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيل. تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٤- ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. د. عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف. مكتبة العبيكان. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٦٥- الطبقات الكبرى. محمد بن سعد بن منيع الهاشمي. دراسة وتحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الثانية. ١٩٩٧.

٦٦- الطيوريات. أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي. تحقيق دسمان يحيى، عباس صخر. أضواء السلف. الرياض، الطبعة الأولى. ١٤٢٥-٢٠٠٤.

٦٧- علل الحديث. أبو محمد عبد الرحمن الرازي. دار المعرفة. بيروت. ١٤٠٥-١٨٨٥م.

٦٨- العلل في الحديث. دارسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب. د. همام عبد الرحيم سعيد. دار العدوي للتوزيع. عمان. الطبعة الأولى. ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٦٩- علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي. إعداد إبراهيم بن الصديق. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية. المملكة المغربية. ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٧٠- علوم الحديث لابن الصلاح. عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق نور الدين عتر. دار الفكر المعاصر. بيروت. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري. بدر الدين محمود بن أحمد العيني. مراجعة صدقي العطار. دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٨.

٧٢- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للحافظ محمد بن الجزري. تأليف محمد ابن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق محمد الأمين. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. الطبعة الثانية. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٧٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ترتيب وتصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب. دار المعرفة. بيروت.

٧٤- فتح الباقي شرح ألفية العراقي. لأبي زكريا بن محمد الأنصاري. تحقيق حافظ ثناء الله الزاهدي. دار ابن حزم. بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٩٩.

٧٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. محمد بن علي الشوكاني. مراجعة يوسف الفوش. دار المعرفة. بيروت.

٧٦- فتح المغيث شرح ألفية الحديث. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي. علق عليه الشيخ صلاح عويضة. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٧٧- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة. محمد علي الشوكاني. تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. إشراف زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. بيروت. الطبعة الثالثة. ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م.

٧٨- فوائد وقواعد في الجرح والتعديل وعلوم الحديث: بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني. أبي أسامة إسلام بن محمود النجار. أضواء السلف.

٧٩- قواعد في علوم الحديث. ظفر أحمد العثماني التهانوي. تحقيق عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الخامسة. ١٩٨٤.

٨٠- الكامل في ضعفاء الرجال. أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. دار الفكر. الطبعة الثالثة. ١٩٨٨.

٨١- كتاب الضعفاء والمتروكين. أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني. تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨٢- كتاب المجروحين من المحدثين. ابن حبان. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. دار الصميعي، الرياض. الطبعة الأولى ٢٠٠٠.

٨٣- كتاب المختلطين. صلاح الدين أبو سعيد العلائي. تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، على عبد الباسط. مكتبة الخانجي، القاهرة: الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

٨٤- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق أبي إسحاق إبراهيم بن مصطفى الدمياطي. دار الهدى. ميت غمر. الطبعة الأولى. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٨٥- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات. أبو البركات محمد بن أحمد ابن الكيال الشافعي. تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة النهضة العربية. بيروت.

٨٦- لسان العرب. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. دار صادر. بيروت. الطبعة الثالثة. ١٩٩٤م.

٨٧- لسان الميزان. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. اعتني به عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٨٨- لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث. عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الرابعة. ١٤١٧هـ.

٨٩- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مؤسسة قرطبة. القاهرة.

٩٠- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي. تحقيق محمد عجاج الخطيب. دار الفكر. بيروت. الطبعة الأولى. ١٩٧١.

٩١- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل. الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله. شرح أحمد فارس. دار ابن حزم. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

٩٢- المسند. أحمد بن حنبل. بيت الأفكار الدولية. الرياض. ١٤١٩-١٩٩٨.

٩٣- معجم مصطلحات الحديث ولطائف الإسناد. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى. ١٩٩٩م.

٩٤- معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، مخرج على ترتيب مختصر أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني. تصنيف أبي بكر أحمد ابن الحسين بن علي البيهقي. تحقيق سيد كسردي حسن. دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى. ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٩٥- معرفة علوم الحديث. الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله. دار إحياء العلوم. بيروت.

٩٦- المغني في الضعفاء. محمد بن احمد بن عثمان الذهبي. تحقيق نور الدين عتر.

٩٧- المقترب في بيان المضطرب: تعريفه- قواعده - أمثلته - والرجال الموصوفون بالاضطراب. أحمد بن عمر بن سالم بازمول. دار ابن حزم. بيروت.الطبع الأولى. ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٩٨- مناهج الاجتهاد في الإسلام في الأحكام الفقهية والعقائدية. محمد سلام مدكور. جامعة الكويت. الكويت. الطبعة الأولى. ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٩٩- المنهج المقترح لفهم المصطلح: دراسة تأصيلية تاريخية لمصطلح الحديث الشريف حاتم العوني. دار الهجرة. الرياض. الطبعة الأولى. ١٩٩٦.

١٠٠- منهج النقد في علوم الحديث. نور الدين عتر. دار الفكر. دمشق. ١٩٩٦.

١٠١- الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي. د. علي ابن عبد الله الصيّاح. تقديم: عبد الرحمن البراك، عبد الله السعد. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى. ٢٠٠٥م.

١٠٢ – الموقظة في علم مصطلح الحديث. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق عبد الفتاح أبي غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية. حلب. الطبعة الثالثة. ١٩٩٧.

١٠٣ – ميزان الاعتدال في نقد الرجال. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق على محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت.

١٠٤ – النكت على كتاب ابن الصلاح. الحافظ ابن حجر العسقلاني. تحقيق د. ربيع ابن هادي. دار الراية. الرياض. الطبعة الثانية. ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٠٥ – نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط. علاء الدين علي رضا. دراسة وتحقيق لكتاب الاغتباط بمن رمي بالاختلاف. برهان الدين سبط ابن العجمي. دار الحديث. القاهرة ١٩٨٨.

١٠٦ – هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. رقم أبوابه واستقم أطرافه. محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف علي جلعة محب الدين الخطيب. دار المعرفة. بيروت. لبنان.

١٠٧ – الوضع في الحديث. د. عمر بن حسن عثمان فلاته. مكتبة الغزالي. دمشق.

١٠٨ – الوهم في روايات مختلفي الأمصار. د. عبد الكريم الوريكات. أضواء السلف. الرياض. الطبعة الأولى. ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

١٠٩ – يحيى بن معين وكتابه التاريخ. دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز. مكة المكرمة. الطبعة الأولى. ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.